

الْحَقِيقَةُ السَّفَارِينِيَّةُ

«الدُّرَّةُ الْمُضِيَّةُ فِي عَقْدِ أَهْلِ الْفِرْقَةِ الْمُضِيَّةِ»

لِإِدَامَ مُحَمَّدَ بْنَ أَحْمَادَ بْنَ سَلَيْمَانَ السَّفَارِينِيِّ

مَعَ شُرُحٍ وَجَهِيزٍ مُخْتَصَرٍ بِحَلِّ الْمُسْكَلِ مِنْ مَعَانِيهَا

اعتساف وشروع وتعليق

ابو محمد لشوف بن عبد المقصود

أَصْحَابُ الْسَّلْفِ

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ

بِحَمْدِ اللّٰهِ الْعَلِيِّ لِحُفْظِهِ

الطبعة الأولى

١٤١٩ - ١٩٩٨ م

مكتبة أضواء السلف - راصد بن عبد العزيز

الرياض - شارع عبد الله أبي وفا ص ٢١٨٩٦ - الرمز ١١٧١١
٢٣٢٠٤٥ - مكتبة ابن حزم - مكتبة ابن حزم - ٥٥٤٩٤٣٨٥

الموزعون المعتمدون لمنشوراتنا

* المملكة العربية السعودية: مؤسسة الجرسي.

* قطر: مكتبة ابن القيم - ت. ٨٦٣٥٣٣

* باقي الدول: دار ابن حزم - بيروت - ت. ٧٠١٩٧٤

مقدمة المعنـى

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ نَحْمَدُه وَنَسْتَعِينُه وَنَسْتَغْفِرُه ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنفُسِنَا وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا ، مَنْ يَهِدِهُ اللَّهُ فَلَا يُضِلُّ لَهُ ، وَمَنْ يُضِلِّلُ فَلَا هَادِي لَهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ لِإِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّداً عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ .

أما بعد :

فهذه طبعة جديدة لهذا النّظم الفريد في الاعتقاد : « الدّرّة المضيّة في عقـد أهل الفرقـة المرضـية » للإمام مـحمد السـفارـينـي رـحمـه اللهـ أـقدمـه لـأخـوانـي مـسـتعـينـا بـاللهـ تـعـالـى فـي نـشـرـ عـقـيدةـ السـلـفـ والـذـبـ عنـهاـ .

○ ولما كان هذا النّظم قد طبع قديماً ، فقد استخرت الله تعالى في إعادة نشرـهـ وـالـتـعلـيقـ عـلـيهـ وـتـصـحـيـحـ مـاـ فـيـهـ مـنـ أـخـطـاءـ طـبـاعـيـةـ ، لاـ سـيـماـ وـأـنـ الطـبـعـاتـ السـابـقـةـ -ـ معـ ماـ فـيـهـ مـنـ أـخـطـاءـ كـثـيرـةـ -ـ لمـ يـعـادـ طـبـعـهاـ مـنـ زـمـنـ بـعـيدـ .

○ فقمت بخدمـةـ قـدـرـ الـاسـطـاعـةـ فـضـبـطـتـهـ ضـبـطـاـ كـامـلاـ ، وـرـقـمـتـهـ ؛ ليـسـهـلـ عـلـىـ المـعـلـمـينـ حـفـظـهـ ، مـبـيـناـ فـروـقـ النـسـخـ^(١) ، وـمـسـتعـينـاـ فـيـ ذـلـكـ بـنـسـخـةـ المـتنـ الـمـوـجـودـةـ ضـمـنـ شـرـحـ نـاظـمـهـ ، وـالـمـسـمـىـ «ـلـوـامـعـ الـأـنـوارـ»^(٢) ، وـكـذـاـ النـسـخـةـ المـطـبـوعـةـ مـعـ حـاشـيـةـ الـعـلـامـةـ عـبـدـ الرـحـمـنـ بـنـ قـاسـمـ رـحـمـهـ اللهـ^(٣) ، وـالـنـسـخـةـ المـطـبـوعـةـ ضـمـنـ شـرـحـ الشـيـخـ مـحـمـدـ اـبـنـ مـانـعـ رـحـمـهـ اللهـ ، وـالـمـسـمـىـ «ـالـكـواـكـبـ الـدـرـيـةـ»^(٤) .

(١) يلاحظ أن الناظم يئن بعضاً منها في شرحه « لوامع الأنوار » كما سيأتي .

(٢) طبعة مطبعة المنار بمصر سنة ١٣٢٥ھ .

(٣) طبعة مطبعة الحكومة بمكة المكرمة سنة ١٣٦٤ھ .

(٤) طبعة الهند ١٣٣٦ھ ، وإليها الإشارة بقولنا : « الهندية » ، وطبعه المدني ١٣٧٩ھ .

○ ولما كان هذا النظم قد دَخَلَ عليه في بعض عباراته من آراء المتكلمين ما يُخالف عقيدة السلف الأكثرين ؛ رأيت من تمام الفائدة أن أرشد إخواني للصواب ؛ فجَمِعْتُ عَلَى هذا الشرح كثير من الفوائد والتنبيهات المهمة لأهل العلم أمطت فيها اللثام عن بعض المأخذ التي أخذت على مصنفها رحمة الله كما قدَّمت بين يدي ذلك النظم بدراسة عن النَّظم ، والنَّاظِم .

والله تعالى أَسْأَلُ : أَن يَرْزُقَنَا عِلْمًا نَافِعًا ، وَعَمَلاً صَالِحًا مُتَقَبِّلًا ، كَمَا نَسَأَلُ سَبْحَانَهُ أَن يُعِيدَنَا مِنْ عِلْمٍ عَادَ كُلًا ، وَأَوْرَثَ صَاحِبَهُ ذُلًا ، وَصَارَ فِي رَقَبَةِ صَاحِبِهِ غُلًا ، وَأَن يَمْنَنْ عَلَيْنَا بِتَحْقِيقِ التَّوْحِيدِ عِلْمًا وَعَمَلاً وَاعْتِقَادًا وَحَالًا وَنَعْوَذُ بِاللهِ أَن يَكُونَ حَظْنَا مِنْ ذَلِكَ مُجَرَّدٌ حِكَايَتِهِ .

وصلَى اللهُ وَسَلَّمَ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَاصْحَابِهِ وَالْتَّابِعِينَ وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا .
الإسماعيلية ٦ شوال ١٤١٧ هـ . أبو محمد أشرف بن عبد المقصود

غفر الله له

دراسة بين يدي منظومة
، الدرة المضيئة في عقد أهل الفرقة المرضية ،

○ وفيها خمسة فصول :

الفصل الأول : أهميتها والسبب الباعث على تأليفها .

الفصل الثاني : شروحها ومحاتراتها .

الفصل الثالث : نسخها وطبعاتها السابقة .

الفصل الرابع : المأخذ عليها .

الفصل الخامس : ترجمة الناظم « العلامة السفاريني »



الفصل الأول

أهميةها والسبب الباعث على تأليفها

○ تأتي هذه المنظومة الفريدة في الاعتقاد في مقدمة النظم الجامعة لحلّ مسائل الاعتقاد وما يجب على المكلّف اعتقاده والتصديق به من أصول الدين كمسائل : « التوحيد » ، و « الصفات » ، و « القدر » ، و « القرآن » و « الثبوة » ، و « المعاد » وغير ذلك من قضايا الاعتقاد ومسائله وما يمثّل إليها بسبب على طريقة أهل السنة والجماعة .

فهي بحق كما وصفها ناظمها بقوله : « سقط عقد أبيه من الآليّة البهية .. تكفي وتشفي من معظم الخلاف الذي ذاع وانتشر »^(١) اهـ .

○ وما تمتاز به هذه المنظومة حسنهن ترتيبها وتسلسلها الجيد .

فيبدأ بمقيدة : في ترجيح مذهب السلف على مذهب الخلف .

ثم الباب الأول : في معرفة الله تعالى ، والكلام على الصفات والقرآن .

ثم الباب الثاني : في الأفعال المخلوقة .

ثم الباب الثالث : في الأحكام والكلام على الإيمان ومتّعلقات ذلك .

ثم الباب الرابع : في ذكر السمعيات وأمر المعاد والكلام على الجنة والنار .

ثم الباب الخامس : في ذكر الثبوة والكلام على الكرامات والصحابة .

ثم الباب السادس : في ذكر الإمامة ومتّعلقاتها .

(١) مقدمة « لواحة الأنوار » (٣ / ١) .

ثم ختمها : بذكر الأدلة وما يتعلّق بها .

مؤكداً في آخرها أنه في ذلك لا يعني بغير قول السلف فيقول :

لَا أَعْتَنِي بِغَيْرِ « قَوْلِ السَّلَفِ » مُوَافِقاً أَئِمَّةِي وَسَلَفِي
 ○ وأما السبب الباعث عليها : فيوضّحه السفاريني بقوله : « قد كان في
 سنة ثلاط وسبعين بعد المائة وألف طلب مني بعض أصحابنا النجدين أنّنظم
 أمهات مسائل اعتقادات أهل الآخر في سلك سهل لطيف معتبر ؛ ليسهل على
 المبتدئين حفظه ، وتنفعهم معانيه ولفظه ، وذلك بعد قراءتهم علينا من
 مختصرات العقائد جملة : كـ « لمعة الإمام الموفق » ، و « مختصر نهاية
 المبتدئين » لشيخ مشايخنا البدر اللبناني ، و « العين والأثر » للشيخ عبد الباقي
 والد أبي المواهب ، فابتهر قلبه بما أوقفناه عليه من الفوائد فتعلّلت باشتغال
 بالبال وتشوّش الحاضر بالليل^(١) ، وتشتت الأفكار ، وتغيير الأطوار فألح
 بالسؤال والالتماس ، وقال : مافي فراغك عن هذه الحالات واستغalk بهذا
 المطلوب الحاضر مدة من بأس ، فلما لم يندفع بالاندفاع ، ولم يقد التّعليل
 لهذا الطالب المليّاع^(٢) ، نظمت أمهات مسائل عقائد السلف في س茅ط عقد
 أبهى من الآلي البهية ، وسمّيتها « الدُّرَةُ الْمُضِيَّةُ في عَدْ أَهْلِ الْفِرْقَةِ الْمَرْضِيَّةِ »
 وعدتها مائتا بيت وبضعة عشر^(٣) ، وتكفي وتشفي من معظم الخلاف الذي
 داع وانتشر » إاه^(٤)

(١) البال : شدة الهم والتوسل

(٢) المليّاع : الالتباع : الاحتراق من الهم .

(٣) يلاحظ أن عدد الأيات حسب ما جاء في « لوامع الأنوار » ٢١٠ بيتاً .

(٤) مقدمة « لوامع الأنوار » (١ / ٢ ، ٣) .

الفصل الثاني

شروحها ومختصراتها

١ - « لَوَامِعُ الْأَنوارِ الْبَهِيَّةِ ، وَسَوَاطِعُ الْأَسْرَارِ الْأَثْرِيَّةِ ؛ لِشَرْحِ الدَّرَةِ الْمُضِيَّةِ فِي عَقْدِ الْفَرْقَةِ الْمَرْضِيَّةِ » لِالسَّفَارِينِيِّ .

وهو شرح الناظم نفسه ؛ ذلك الشرح الذي سَلَكَ فيه مؤلفه مَسْلِكَ الإِطْنَابِ والتطويل كما يقول الشيخ ابن مانع^(١) ، وهو يُعدُّ شرحاً مَبْشَوْطاً مُثْبِتاً كافياً كما يقول الشيخ ابن سلوم^(٢)

ويكفي للدلالة على تَفَاسِيْرَة هذا الشرح أن الشارح هو الناظم ، وَهُوَ أَدْرَى بِمَا نَظَمَ فَصَاحِبُ الدَّارِ أَدْرَى بِالذِّي فِيهَا ، وَأَهْلُ مَكَّةَ أَدْرَى بِشَعَابِهَا وَهَذَا هُوَ مَا دَفَعَ طُلَابَهُ لِلإِلْحَاجِ عَلَيْهِ فِي شَرْحِ مَا نَظَمَهُ لَهُمْ .

* يقول العلامة السَّفَارِينِيُّ : « ثُمَّ بَعْدِ تَكَمِّلَةِ نَظَمِهِ ، وَفِرَاغِ مَا أَوْدَعَ فِي ضَمِّنِهَا مِنْ عِلْمِهَا ، أَلْتَخَ المَذْكُورِ إِلَيْهِ وَإِخْرَانِهِ وَذَوْهُ وَخَلَانِهِ عَلَى تَصْنِيفِ شَرْحِ لَهُذَا الْعَقْدِ الْمُذْكُورِ شَفَاعَةً وَأَبْرَئَهُ ، وَقَالُوا : صَاحِبُ الْبَيْتِ بِالذِّي فِيهِ أَدْرَى ، فَتَجَسَّمَتْ تَلْكَ الْمَسَالِكُ الْوَعْرَةُ ، وَالْمَدَارِكُ الَّتِي تَقَاعِسُ عَنْ إِدْرَاكِ حَقَائِقِهَا غَيْرُ الْأَلْمَعِيَّةِ الْمَهْرَةِ .. »^(٣)

* وصفه ابن سلوم بقوله : « كِتَابٌ جَلِيلٌ الْقَدْرِ »^(٤) .

(١) « الْكَوَاكِبُ الْدَّرِيَّةُ » ص (٤) .

(٢) مقدمة « مختصر لَوَامِعُ الْأَنوارِ » .

(٣) « لَوَامِعُ الْأَنوارِ الْبَهِيَّةِ » ص (٣) .

(٤) مقدمة « مختصر لَوَامِعُ الْأَنوارِ » .

- * وفي « السحـب الـوابـلة »^(١) قال « ذلك الشـرح الـحاـفـل العـظـيم الـفـوـائد ، الجـمـعـة الـفـوـائد ». .
- * وقال ابن شطي : « هذا الكتاب من أـعـظـم كـتـبـ الشـيخـ الدـالـةـ عـلـى سـعـةـ عـلـمـهـ وـقـوـةـ حـجـتـهـ »^(٢) .
- * ويتميز هذا الشرح بالتوسيع والإطالة في سـرـدـ التـصـوـصـ منـ الـكـتـابـ وـالـسـنـةـ وـالـآـثـارـ لـتـأـيـيدـ مـذـهـبـ السـلـفـ ، كما يـتـمـيزـ بـإـرـادـ مـذـاهـبـ الـخـالـفـينـ لـهـمـ وـالـرـدـ عـلـيـهـمـ وـقـدـ نـقـلـ فـيـهـ عـنـ كـتـبـ وـمـصـادـرـ فـيـ عـقـيـدـةـ السـلـفـ بـعـضـهاـ لـاـ يـزالـ مـخـطـوطـاـ مـثـلـ « نـهـاـيـةـ الـمـبـدـئـيـنـ » لـابـنـ حـمـدانـ الـخـبـليـ وـغـيرـهـ .
- * كما أنـ هـذـاـ الشـرحـ النـفـيـسـ يـعـدـ هوـ الـمـرـجـعـ الـأـوـلـ لـكـلـ مـنـ أـتـىـ بـعـدـ مـنـ شـارـحـ وـمـخـتـصـرـ وـمـحـشـيـ .
- * ذـكـرـ هـذـاـ الشـرحـ كـلـ مـنـ تـرـجمـ لـلـسـفـارـيـنـيـ ، وـقـدـ سـمـاهـ الـمـرـادـيـ وـابـنـ شـطـيـ^(٣) بـ « سـواـطـعـ الـآـثـارـ الـأـثـرـيـ بـشـرـحـ مـنـظـومـتـناـ الـمـسـمـاةـ بـالـدـرـةـ الـمـضـيـةـ » .
- * طـبعـ هـذـاـ الشـرحـ بـمـصـرـ سـنـةـ ١٣٢٥ـ هـ بـمـطـبـعـةـ الـمنـارـ وـتـوـالـتـ الـطـبـعـاتـ الـمـصـوـرـةـ عـلـىـ هـذـهـ الـطـبـعـةـ ، وـهـوـ بـحـاجـةـ إـلـىـ عـيـانـيـ وـتـحـقـيقـ ، يـسـرـ اللـهـ ذـلـكـ .
- ٢ - « الكـواـكـبـ الـدـرـيـةـ لـشـرحـ الدـرـةـ الـمـضـيـةـ فيـ عـقـدـ أـهـلـ الـفـرـقـةـ الـمـرـضـيـةـ » : للـعـلـامـةـ الـأـسـتـاذـ الشـيـخـ مـحـمـدـ بـنـ عـبـدـ الـعـزـيـزـ بـنـ مـانـعـ .
طبعـ بـتـحـقـيقـنـاـ بـمـكـتـبـةـ أـضـوـاءـ السـلـفـ بـالـرـيـاضـ .

(١) ص (٢ / ٨٤١) .

(٢) « مـخـتـصـرـ طـبـقـاتـ الـخـانـابـلـةـ » ص (١٤١) .

(٣) « سـلـكـ الدـرـرـ » (٤ / ٣١) ، وـ « مـخـتـصـرـ طـبـقـاتـ الـخـانـابـلـةـ » ص (١٤١) .

٣ - « حاشية الدرة المضية في عقد الفرقة المرضية » للعلامة الشيخ عبد الرحمن بن قاسم رحمة الله ..

يقول في مقدمتها : « فإنه لما عزم من وُفُقَ ليتَّ العلوم الدينية على نشر هذه العقيدة الجليلة المتضمنة لجل عقائد الفرق المرضية ، طلب مني أن أكتب عليها حاشية وجيزة عَجَالة ، فأجبته إلى ذلك رجاءً المؤبة من الله ، والاندراج في سلك أهل السنة والجماعة ، وبقيت على ما خالف المصنف فيه مذهب السلف لتكون خير بضاعة ، وعرضتها على عالم الوقت المجتهد الثُّبُت الشَّيخ محمد بن الشيخ إبراهيم بن عبد اللطيف آل الشيخ وعلى غيره من العلماء الأفضل ، فجاءت بحمد الله غرة للطَّالبين ، واضحة للرَّاغبين ، مؤيدة بالبراهين ، طبق عقيدة السلف »^(١) اه .

طبعت هذه الحاشية بطبعية الحكومة بمكة المكرمة سنة ١٣٦٤ هـ .

٤ - « شرح للشيخ محمد الصالح العثيمين » .

فقد شرع حفظه الله من زمن في شرحه بالمسجد الكبير بعنيزة .
ولم يقع لي من هذا الشرح إلا ١٩ شريطاً فيها شرح للمقدمة والباب الأول
ووقف عند بداية الباب الثاني ، يسر الله إكماله .

○ ومن مختصراته :

١ - « مُختصر لِوَاعِمُ الْأَنْوَارِ الْبَهِيَّةِ » . للشيخ العلامة محمد بن علي ابن سلوم التميمي المتوفى سنة ١٢٤٦ هـ .

(١) مقدمة « حاشية الدرة المضية » لابن قاسم .

* طبع بتحقيق الشيخ محمد زهري النجار ، وعليه بعض التعليقات المأخوذة من التعليقات على «لوامع الأنوار البهية» المطبوع .

والناظر في هذا المختصر يجد أن ابن سلوم لم يُضف إليه شيئاً وقد أشار إلى ذلك بقوله في مقدمته : «وليس لي فيه من تقديم ولا تأخير»^(١) اهـ .

* وعَلَّلَ سبب اختصاره للكتاب بقوله : «ولكن لقصور الهمم وكثرة الاشتغال ، تميل النفوس للاختصار خشية الإملال ، فسألني بعض الحسين أن اختصره ، وأنتقني فوائده ودرره ، فأجبته مع اعترافي بالقصور»^(٢) اهـ .

* قال الشيخ بكر أبو زيد^(٣) : «قال شيخنا ابن بسام عن «مختصر عقيدة السفاريني» : وهو أحسن مختصر لهذا الشرح المطَوَّل^(٤) وقد فرغ من اختصاره عام ١٢٢٧هـ ، وقد طبع الآن» .

ثم ذكر من مؤلفاته : «المنع الإلهية اختصار شرح الدُّرَّةُ المضيَّة عقد الدُّرَّةُ المرضيَّة» . مكتوب سنة ١٢٢٧هـ في المكتبة الوطنية بعنزة أيضاً ، ولدى شيخنا ابن بسام منه نسخة مهمة ... وغير ذلك مما يطول ذكره» اهـ .

فلا أدرى هل هذا مختصر آخر أم هو نفس هذا المختصر السابق؟!

٢ - «مختصر شرح عقيدة السفاريني» : للعلامة حسن بن عمر بن معرفون بن شطئي المتوفى سنة ١٢٧٤هـ .

(١) ، (٢) مقدمة «مختصر لوامع الأنوار البهية» لابن سلوم .

(٣) في تعليقه على «السحب الوابلة» (٣ / ١٠١١) .

(٤) وفي رأيي أن شرح الشيخ محمد بن مانع أفضل منه ، لما اشتمل عليه شرحه من إضافات ، وتعقيبات .

* قال « ابن حميد المكي » : « في نحو ثلثها »^(١) اه .

فرغ من اختصاره يوم الاثنين التاسع عشر من شهر ربيع الثاني سنة ١٢٧٤ هـ . وقد طبع هذا الشرح بدمشق ولم أطلع عليه ومنه نسخة بدار الكتب المصرية تحت رقم (٢٠٠٨١ ب) بخط رشيد بن عبد الحسن النجدي الحنفي ، فرغ من كتابتها يوم الجمعة السادس عشر من شهر رجب سنة ١٢٩٤ هـ على هامشها المنظومة المذكورة وبعض تقييدات في ١١٤ ورقة^(٢) .

٣ - « مختصر عقيدة السفاريني » : للشيخ الفقيه على المنصور الكرمي المتوفى سنة ١٣١٥ هـ . ذكره ابن شطّي^(٣) .

□ وما كتب على « لوامع الأنوار البهية » من تبيهات وتعليقات :

١ - « تعلیقات على شرح الدرة المضية شرح عقيدة السفارینی » للشيخ عبد الله البابطین المتوفی سنة ١٢٨٢ هـ .
راجع : « مشاهیر علماء نجد »^(٤) .

٢ - « تَبَيِّهُ ذَوِي الْأَلْبَابِ السَّلِيمَةُ عَنِ الْوُقُوعِ فِي الْأَلْفَاظِ الْمُبَدِّعَةِ الْوَخِيمَةِ » للشيخ سليمان بن سحمان .

طبع بطبعة المنار بمصر سنة ١٣٤٣ هـ .

٠٠٠

(١) « الشحب الوابلة » (١ / ٣٦١) .

(٢) « فهراس مخطوطات دار الكتب » (٣ / ٣٧) .

(٣) « مختصر طبقات الخنبلة » ص (١٧٤) .

(٤) ص (٢٣٨) .

الفصل الثالث

نسخها وطبعاتها السابقة

□ هل لنظم الدرة المضية أكثر من نسخة ؟

الناظر في شرح السفاريني لمنظومته يُظهر له بوضوح ؛ أنه اعتمد أكثر من نسخة وبالاستقراء والتتبع نستطيع أن نؤكّد ما نقول .

○ عند قوله :

الْحَمْدُ لِلّهِ الْقَدِيمِ الْبَاقِي مُسَبِّبُ الْأَسْبَابِ وَالْأَرْزَاقِ

* قال السفاريني : « مسبب الأسباب » وفي نسخة : « مُقدّر الآجال » ، وهي أولى لأمرتين :

الأول : أن المقدر من صفات أفعاله المعبر عنها بالفواضل ، وفي نسخة « بدل الآجال » : « الأقدار » وهي أعم

الثاني : الدلالة على تقدير الآجال ... »^(١) اه .

○ عند قوله :

وَمَا أَتَى فِي النَّصْ مِنْ « أَشْرَاطِ » فَكُلُّهُ حَقٌّ بِلَا شِطَاطٍ

* قال السفاريني : « فكله : أي الذي أتى في النص من أشرطة الساعة ، وفي نسخة : « كلها » أي الأشرطة »^(٢) اه .

(١) « لوامع الأنوار » (١ / ٤٠ ، ٤١) بتصريف .

(٢) « لوامع الأنوار » (٢ / ٧٠) .

○ وعند قوله :

وَلَا غَنِي لِأَمْمَةِ الْإِسْلَامِ فِي كُلِّ عَصْرٍ كَانَ عَنْ « إِمَامٍ »
 * قال السفاريني : « وفي نسخة : « ملة » بدل « أمة » وهي بكسر الميم
 الشريعة ، أو الدين »^(١) اهـ .

○ وعند قوله :

فَاضْبِرْ وَزِلْ بِ« الْيَدِ » وَ« الْلُّسَانِ » لِ« مُنْكَرٍ » وَاحْذَرْ مِنَ النُّقْصَانِ
 * قال السفاريني : « المنكر » متعلق بـ « زل » وفي نسخة بدل « زل » :
 « زد » أي اطرد وامنع للمنكر باليد واللسان »^(٢) اهـ .

○ وعند قوله :

مُسْلِمًا لِمُقْتَضَى الْحَدِيثِ وَالْئَصْ فِي الْقَدِيمِ وَالْحَدِيثِ
 * قال السفاريني : « كالئص ، كما هو في نسخة وهي أولى وأحرى »^(٣) اهـ .
 فدل ما أوردناه هنا على أن السفاريني نظر في نظمه وعدّل فيه .

وهذا الكلام قرناه من خلال شرح السفاريني لنظمه ، وإن فإن النسخ الخطية إذا توفرت تزيد الأمر أيضاً وتوّكه ، وللأسف لم يتوفّر لي منها شيء^(٤) :

(١) لوامع الأنوار (٢ / ٤١٩) . (٢) لوامع الأنوار (٢ / ٤٢٨) .

(٣) لوامع الأنوار » (٢ / ٤٥٢) .

(٤) يجدر الإشارة هنا إلى أن مسألة الحصول على صور النسخ الخطية من مكتبات البلدان الإسلامية والعربية قد يواجههما صعوبات من القائمين على هذا الأمر من تعقيدات وطلبات تجعل الباحث في حيرة ، زعموا أنهم يوضعوا هذه القيد منعاً للاتجار ، ولم يعلم هؤلاء أنهم فتحوا باب الاتجار أمام الموظفين المرتشين ، وفي الوقت الذي تيسّر فيه كثيراً من البلدان الأجنبية السبيل للحصول على صور المخطوطات من مكتباتها . !!!

□ الطّبعات السّابقة لنظم « الدّرّة المضيّة » :

لم يقع لي من طبعات « نظم الدرة المضية » إلا طبعة واحدة ، باعتناء عبد العزيز بن سليمان الهيدان . طبعة مكتبة الصفحات الذهبية .

وقد نقل عليها بعض تعليقات ما وُضع على شرحه « لوامع الأنوار » للشّيخين : البابطين ، وابن سحمان . ولا يأس أن تُنجز على ما في هذه الطبعة من أخطاء لاسيما وهي المنتشرة بين أيدي الطلبة .

○ فمما يؤخذ على هذه الطبعة :

١ - الأخطاء الطباعية : ومن أخطئها : السقط ، حيث سقط من النّظم المطبوع بيتن^(١) . وهذا البستان في الشفاعة وهو ما :

١١٩ - فِإِنَّهَا ثَابِتَةٌ لِلْمُضَطَّ طَفَنِي

كَغَيْرِهِ مِنْ كُلِّ أَزْبَابِ الْوَفَا

١٢٠ - مِنْ عَالِمٍ كَالْعُسْلِ وَالْأَبْرَارِ

سِوَى الَّتِي خُصِّتْ بِذِي الْأَنْوَارِ

★★★

٢ - التعليق الخاطئ : فإن المعتنى علق على أحد الأبيات بكلام لا يشتند إلا إلى الرأي المجرد عن الدليل .

* فعند قول السّفاريني في اشتراط القرشية في الإمامة العظمى : قال : « ليس شرطاً أن يكون قريشياً كما قال المؤلف إنما الشرط أن يكون من أهل الإيمان

(١) ص (١١) من هذه الطبعة .

والعدالة ، لأن النسب لا يقدّم شيئاً ولا يؤخر بل الميزان التقوى ... »^(١) اهـ !!

والجواب عن هذا :

أولاً : المعلق يتكلم في الدين بالتحرض والظن ، وفي تناوله لهذه المسألة لم يرجع إلا لاجتهاده الشخصي البعيد كل البعد من الكتاب والسنة .

فالحكم بالرأي في قضية خطيرة مثل هذه دون استناد إلى دليل من كتاب أو سنة صحيحة يدلّك على مدى الهاوة التي وقع فيها المعلق .

ثانياً : الناظم عندما أشار إلى هذا الشرط ؛ إنما هو يقرّر مذهب أهل السنة والجماعة المستند إلى الأحاديث المتواترة الواردة في هذا الشأن .

ومنها : قوله عليه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّدَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « الأئمة من قريش » .

وقوله أيضاً : « لا يزال هذا الأمر في قريش ما بقي اثنان »^(٢) .

ثالثاً : إن جماهير المسلمين قاطبة ؛ ذهبوا إلى اشتراط هذا الشرط في الإمام الأعظم ووقع الإجماع على ذلك من الصحابة والتابعين وبه قال الأئمة الأربع ، ولم يخالف في ذلك إلا النزر اليسير من « الخوارج » وبعض « المعزلة » وبعض « الأشاعرة » .

* ومن نقل الإجماع على هذه المسألة الإمام النووي في « شرحه لمسلم » حيث قال : « هذه الأحاديث وأشباهها دليل ظاهر على أن الخلافة مختصة بقريش لا يجوز عقدها لأحد من غيرهم ، وعلى هذا انعقد الإجماع في زمن

(١) ص (١٦) من هذه الطبعة .

(٢) ومن صروح بيواته الحافظ ابن حجر في « فتح الباري » (٤٠٣ / ١) ، وراجع : « السنة » لابن أبي عاصم (١٠٢٩ - ١٠٠٩) .

الصحابة والتابعين فمن بعدهم بالأحاديث الصحيحة » اه^(١)

* ومن حکى الإجماع أيضاً : القاضي عياض ، والماوردي والایجي في «المواقف» وابن خلدون في «المقدمة» وأبو حامد الغزالی في «فضائح الباطنية» وغيرهم^(٢).

* يقول الشيخ محمد رشيد رضا : «أما الإجماع على اشتراط القرشية فقد ثبت بالنقل والعقل والفعل ، رواه ثقات المحدثين ، واستدل به المتكلمون وفقهاء مذهب السنة كلهم ، وجرى عليه العمل بتسلیم الأنصار وإذعانهم لبني قريش ثم إذعان السواد الأعظم من الأمة عدة قرون »^(٣) اه .

ثالثاً : وما ينبغي أن يُعلم أن أهل السنة لم يتصرّوها على نوع بعينه من قريش ، وإنما كان من انتسب إلى قريش جازت له الإمامة إذا توافرت شروطها الأخرى ، وهناك من المبتدعة من قصرها على فرع معين ، فقصرها الرافضة على بني هاشم في على رضي الله عنه ثم ولده من بعده ، ثم اختلفوا مذاهب شتى بعد ذلك^(٤).

أفيصِحُّ مع هذا أن يُحکَم بالهُوَى والرأي في قضيته بُئْت فيها الأمر وانعقد عليها إجماع المسلمين !!^(٥)

(١) « شرح التنوبي لمسلم » (١٢ / ٢٠٠) .

(٢) « الإمام العظمى » للدميجي ص (٢٧٣) .

(٣) « الخلافة العظمى » للشيخ رشيد رضا ص (١٩) .

(٤) « الإمام العظمى » للدميجي ص (٢٨٤) .

(٥) ومثل هذا القول ما قاله الشيخ محمد الغزالى رحمة الله في كتابه « سر تأخر العرب والمسلمين » ص (١٤) : « ومع أنني أذهب في كثير من أحكامي على الأمور مذاهب غير ما يرى الشيعة فلست =

* ورحَمَ اللَّهُ أَبُو بَكْرَ بْنَ أَبِي دَاوُدَ إِذْ يَقُولُ فِي قَصِيْدَتِهِ فِي «السَّنَةِ»^(١)
وَدَعْ عَنْكَ آرَاءَ الرِّجَالِ وَقُولَّهُمْ
فَقُولُ رَسُولِ اللَّهِ أَزْكَى وَأَشَرَّعْ

○○○○

= أَعْدَ رَأْيَ يَأْتِمُ الْمُخَالَفَ لَهُ ، وَكَذَلِكَ مَوْقِيْ بِالنَّسَبَةِ لِبَعْضِ الْآرَاءِ الْفَقَهِيَّةِ بَيْنَ السَّنَةِ .
خَذْ مَثَلًا : القَوْلُ بِاِخْيَارِ الْخَلِيفَةِ : إِنَّ إِخْوَانَنَا الشِّيَعَةَ يَرَوْنَ ضَرُورَةَ اِنتَخَابِهِ مِنْ بَيْتِ النَّبِيِّ
وَبِرَّ إِخْوَانَنَا السَّنَةِ : أَنَّهُ يَكُونُ مِنْ قَرِيشٍ .
وَالرَّأْيُ عَنِّي !! أَنَّ زَعِيمَ الْمُسْلِمِينَ لَا يَنْمِيَ بَيْتَ مَعِنْ ، وَلَا قَبْيلَةَ وَأَنَّ أَكْفَافَ النَّاسِ أَحْقَ بِقِيَادَهُمْ مِنْ
غَيْرِهِ دُونَ نَظَرٍ إِلَى نَسْبٍ أَوْ جِنْسٍ ، لَكِنَّ مَا قِيمَةُ هَذَا الْخَلَافُ » اه . وَرَاجِعُ الرَّدِّ عَلَيْهِ فِي كِتَابِنَا :
« جَنَاحَةُ الشِّيَعَةِ مُحَمَّدُ الْفَزَالِيُّ عَلَى الْحَدِيثِ وَأَهْلِهِ » ص (٤٢١ - ٤٢٣) .
(١) « لَوَاعِجُ الأَنوارُ السَّنَنِيةُ » (٢ / ٣٥٩ - ٣٦١) .

الفصل الرابع

المأخذ عليها

حينما نتحدث عن المأخذ التي أخذت على «نظم الدرة المضية» فلا يُظن ظان أننا نتصيد الأخطاء للعلماء ، أو أن هذه التعقبات ذريعة ووسيلة للأغمار والأحداث للطعن والتجزؤ عليهم .

ولكن حديثنا عنهم يكون مع اعترافنا بفضلهم وعلمهـم ، مع الإنـصاف والتـقدير ، والتـماسـ المعـاذـيرـ .

* وما أحسن ما قال الشيخ عبد الرحمن بن قاسم عند قول «السـفارـينـيـ» .
ومن هـنـا نـظمـتـ لـيـ «ـعـقـيـدـةـ»

«أرجـحـوزـةـ» وـجـيـزةـ مـفـيـدةـ
قال : «وصدق رحمة الله ، وإن كان أدخل فيها من آراء المتكلمين ما لعله لم يتضمن إليه مما سنتـهـ عليه إن شاء الله تعالى ، ويقع كثيراً من غيره يذكرون عبارات لم يتضمنوا إليها ، ولو تبعـهـوا لتبـعـهـوا لـذـلـكـ»^(١) اهـ .

قلـتـ : وهذا هو خـيـنـنـ الطـنـ بالـعـلـمـاءـ .

وهـذـهـ هي طـرـيقـةـ المـتـصـيـفـينـ منـ أـهـلـ الـعـلـمـ :ـ أـنـهـ يـرـدونـ المـجـمـلـ المـتـشـابـهـ منـ كـلـامـ الـعـالـمـ مـاـ يـحـتـمـلـ وـيـحـتـمـلـ إـلـىـ المـفـسـرـ الصـرـيـعـ الواـضـعـ الـمـحـكـمـ منـ كـلـامـهـ فـيـ مـصـنـفـاتـهـ الـأـخـرـىـ ،ـ فـيـتـضـعـ حـيـثـنـ :ـ أـنـهـ لـمـ يـقـصـدـ ذـلـكـ الـعـنـىـ الـخـالـفـ بـلـذـهـبـ السـلـفـ .

(١) مـقـدـمةـ :ـ حـاشـيـةـ اـبـنـ قـاسـمـ عـلـىـ السـفـارـينـيـةـ ،ـ صـ (٤)ـ .

والإمام السئفاري رحمة الله كان على معتقد أهل السنة والجماعة في الجملة وقد أبان عن ذلك في مصنفاته .

* يقول رحمة الله : « وقد علِمْ أَنَّ طرِيقَةَ سَلَفِ الْأُمَّةِ وَأَئْمَتْهَا إِثْبَاتُ مَا أَثْبَتَهُ مِنْ غَيْرِ تَكْيِيفٍ وَلَا تَمْثِيلٍ ، وَمِنْ غَيْرِ تَحْرِيفٍ وَلَا تَعْطِيلٍ ، وَكَذَلِكَ يَنْفُونَ عَنْهُ مَا نَقَاهُ عَنْ تَفْسِيهِ ، مَعَ مَا أَثْبَتَهُ مِنَ الصُّفَاتِ مِنْ غَيْرِ إِلْحَادٍ فِي الْأَسْمَاءِ ، وَلَا فِي الْآيَاتِ ، فَإِنَّهُ تَعَالَى ذَمَّ الْمُلْحِدِينَ فِي أَسْمَائِهِ وَآيَاتِهِ »^(١) اهـ .

ومع هذا ، فقد أخذَتْ عَلَيْهِ بَعْضُ الْمَآخذِ الَّتِي خَالَفَ فِيهَا عِقِيدَةُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ ، مُتَأْثِرًا بِعَبَاراتِ بَعْضِ أَهْلِ الْكَلَامِ .

* يقول الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ آلِ الشَّيْخِ عَنْ نُظُمِ السَّئِفَارِينِي وَتَسْمِيَتِهِ بِـ « الدَّرَةِ الْمُضِيَّةِ فِي عَقْدِ الْفَرَقَةِ الْمَرْضِيَّةِ » : « الْأَمْرُ كَمَا ذُكِرَ »^(٢) فِي كَثِيرٍ مِنَ الْوُجُوهِ ، أَمَّا فِي بَعْضِ الْوُجُوهِ فَلَا ؛ فَإِنَّهُ دَخَلَهَا مِنْ عَقَائِدِ الْأَشْعُرِيَّةِ مَا دَخَلَهَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ كَمَا دَخَلَتْ عَلَى غَيْرِهِ »^(٣) اهـ .

○ وأكثُرُ هَذِهِ الْعَبَاراتِ ، هُوَ مِنَ الْعَبَاراتِ الْجَمَلَةِ الْمُوْهَمَةِ ، الْمُطْلَقَةِ الْمُحْتمَلَةِ لِمَعْنَيَيْنِ ؛ حَقٌّ وَبَاطِلٌ . وَالنِّزَاعُ لَا يَنْفَصِلُ إِلَّا بِتَفْصِيلِ تَلْكَ الْمَعْنَى ، وَتَنْزِيلِ الْفَاظُهَا عَلَيْهَا ، فَالْمَسَائِلُ الْعَقْدِيَّةُ يَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ وَاضْحَى كَوْضُوحَ الشَّمْسِ .

○ فَمِنَ الْعَبَاراتِ الْجَمَلَةِ الْمُوْهَمَةِ الْمُطْلَقَةِ الْمُحْتمَلَةِ لِمَعْنَيَيْنِ حَقٌّ وَبَاطِلٌ : قَوْلُ النَّاظِمِ رَحْمَةُ اللهِ عَنْ « الصَّفَاتِ وَالْأَفْعَالِ » :

(١) « لِوَاعِمِ الْأَنُورَ » (١ / ١٢٩) وَرَاجِعٌ أَيْضًا : « لِوَاعِمِ الْأَنُورِ السُّنْنِيَّةِ » (١ / ٢٥٧ ، ٢٥٨) .

(٢) أَيْ فِي تَسْمِيَتِهِ .

(٣) « فَتاوى وَرَسائل سَمَاحَةِ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ آلِ الشَّيْخِ » (١ / ٢٠١) .

٥١ - فَمُرْهَا كَمَا أَتَتْ فِي الْذِكْرِ

مِنْ غَيْرِ « تَأْوِيلٍ » وَغَيْرِ « فِكْرٍ »

* قوله : (فَمُرْهَا كَمَا أَتَتْ فِي الْذِكْرِ) : يقول شيخ الإسلام ابن تيمية : « وأيضاً فقولهم : « أمروها كما جاءت » يقتضي إبقاء دلالتها على ما هي عليه ، فإنها جاءت ألفاظاً دالة على معاني ، فلو كانت دلالتها منافية لكان الواجب أن يقال : أمرروا لفظها ، مع اعتقاد أن المفهوم منها غير مراد ، أو أمرروا لفظها مع اعتقاد أن الله لا يوصف بما دلت عليه حقيقة ، وحيثند ؟ فلا تكون قد أمررت كما جاءت . ولا يقال حينئذ : بلا كيف ، إذ نفي الكيف عمّا ليس بثابت لغو من القول »^(١) اهـ .

* قال الشيخ عبد الله الباطين رحمه الله : « وأما قوله : (من غير تأويل وغير فكر) فينبغي أن يعرف أن التأويل يقع على ثلاثة معان : الأول : ما اشتهر عند كثير من المتأخرین ، وهو أنه صرف اللفظ عن ظاهره وهو صحيح إن كان بدليل وباطل إن كان بغير دليل .

والمعنى الثاني : أنه ما يؤول إليه الأمر ، ومنه قوله تعالى : ﴿ هَل يَنْظَرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ ﴾ وقوله عن يوسف قال : ﴿ يَا أَبَتِ هَذَا تَأْوِيلُ رُؤْيَايَ مِنْ قَبْلُ ﴾ .

والمعنى الثالث : التفسير ، ومنه ما ي قوله ابن جرير رحمه الله في مثل القول في تأويل قوله تعالى ، أي في تفسير قوله تعالى .

والمؤلف رحمه الله تعالى إن أراد بنفي التأويل المعنى الأول فصحيح ، فإن أهل السنة لا يصرّفون نصوص الصفات عن معناها الظاهر منها بلا دليل .

(١) « مجموع الفتاوى » (٤٢ ، ٤١ / ٥) .

وأما إن أراد المعنى الثالث : غير صحيح ، فإن أهل السنة ما زالوا يفسرون أسماء الله تعالى وبيّنوا أقسامها من غير تكييف ولا تمثيل وكم لهم من مصنف في شرح أسماء الله الحسني وبيان معانيها دون كيفيتها .

وأما إن أراد المعنى الثاني من التأويل ، وهو ما يؤول إليه الشيء فهذا فيه تفصيل :
- فإن أراد نفي معرفة ما يؤول إليه من الكيفية ، فصحيح ، فإن أحداً لا يعلم كيفية صفات الباري .

- وإن أراد نفي معرفة ما تؤول إليه من المعنى غير صحيح فإننا نعرف معاني أسماء الله وصفاته وإن كنا لا نحيط بذلك .

وأما قوله : (وغير فكر) فإنه قد صرخ في الشرح كما ترى ؟ بأن المراد : وغير فكر في معناها فإن أراد بالمعنى الكيفية وهو بعيد - فصحيح فإننا لن نفك في الكيفية ، لأن ذلك تفكير فيما لا سبيل إلى الوصول إليه ، فإن الشيء يستحيل معرفته إلا بمشاهدته أو مشاهدة نظيره أو خبر الصادق عنه ، وأما إن أراد بمعناها الوصف اللائق بالله وغير صحيح ، فإننا نفكر في ذلك ونتأمله ونتعبد لله به «^(١)» .

○ ومن العبارات الخاطئة التي لا تحتمل الصواب : قوله :

٦٥- وجائز للمؤلئ يُعذب الورئي

من غير ما ذنب ولا جرم جرمي
فهذه العبارة ليست من قول السلف ، ولا هي من الثناء على الله ، فإنه

(١) وراجع : ما نقلناه من تعليق للعلامة البابطين ، وابن سحمان . « الكواكب الدرية » (١١٧) .

سبحانه حرّم الظلم على نفسه ، والنصوص النافية للظلم ثبت العدل في الجزاء وأنه لا يخس عاملًا عمله^(١) ...

○ ومن العبارات والألفاظ التي لم ينطق بها السلف وأن الأولى تركها قول الناظم :

٤٣ - ولَيْسَ رَبُّنَا بِ«جَنْوَهِ» وَلَا

«عَرَضِ» وَلَا «جَسْمِ» تَعَالَى ذُو الْعَلَّا

فهذه الألفاظ كما يقول شيخ الإسلام ابن تيمية لم ينطق بها أحد من السلف والأئمة فلم ينطق أحد منهم في حق الله بالجسم لا نفيًا ولا إثباتًا ولا بالجوهر والتحيز ونحو ذلك ، لأنها عبارات مجملة لا تتحقق حقًا ولا ثُبُط باطلًا^(٢).

○ ومن الآيات المنتقدة قول الناظم :

٢٠٧- من لَازِمٍ لِكُلِّ أَرْبَابِ الْعَمَلِ

تَقْلِيدُ حَبْرٍ مِنْهُمْ فَاسْمَعْ تَخْلُ

* قال الشيخ ابن مانع : « فالواجب على كل مكلف إذا بلغه الدليل من كتاب الله أو سنة رسوله وفهم معنى ذلك ؛ أن ينتهي إليه ويعمل به وإن خالفه من خالفه ، كما قال تعالى : ﴿هُوَ اتَّبَعُوا مَا أَنْزَلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا مِنْ دُونِهِ أُولَاءِ ...﴾ [الأعراف : ٣] ^(٣) اهـ .

(١) راجع : ما نقلناه من تعليق للبابطين ، وابن سحمان ، وابن قاسم « الكواكب الدرية » (١٤١) .

(٢) راجع : ما نقلناه من تعليق لابن سحمان . « الكواكب الدرية » (٨٢) .

وراجع أيضًا آيات : (١ ، ٣٤ ، ٤٤) والتعليق عليها .

(٣) راجع : ما نقلناه عن الشنقيطي عند هذا الموضع . « الكواكب الدرية » (٤٠٠) .

إلى غير ذلك من العبارات والألفاظ التي تحتاج إلى إيضاح مما يرآه القارئ في هذا الشرح فيما نقلناه من تعليقات العلماء في موضعها .

٠٠٠

الفصل الخامس

ترجمة الناظم ، العلامة السفاريني ،

○ محمد بن أحمد بن سالم بن شليمان السفاريني ، أبو العون كما قاله تلميذه الكمال الغزي^(١) .

○ مفتى الشافعية بدمشق ، وأبو عبد الله - على ما قاله تلميذه العلامة البارع السيد محمد مرتضى الحنفي في «شرح القاموس»^(٢) .

○ شمس الدين العلامة الفهامة ، المسند ، الحافظ ، المتقن .

نقلت من خط شيخ مشايخي الشيخ محمد بن سلوم ما نصه^(٣) :

○ ولد سنة ١١٤ هـ بقرنيته «سفارين» .

○ فقرأ القرآن صغيراً ، وحفظه وأتقنه .

○ ثم قدم دمشق ، فقرأ العلم في الجامع الأموي ، على مشايخ فضلاه وأئمة نبلاء ، ما بين مكيين ، ومدنيين وشاميين ، ومصريين .

وذكرهم في «إجازته الكبرى»^(٤) للسيد محمد مرتضى .

* فمنهم في الحديث والفقه ، والفرائض ، والأصولين :

(١) «التعت الأكمل» ص (٣٠١) .

(٢) «تاج العروس» (٤٧ / ١٢) : (سفر) .

(٣) راجع : «مقدمة مختصر لوامع الأنوار البهية» لابن سلوم ص (ج - ز) .

(٤) من هذه الإجازة نسخة خطية في مكتبة الموسوعة الفقهية في وزارة الأوقاف بالكويت برقم (٣٤٤) وتقع في ٢٢ ورقة .

- ١- العلّامة خاتمة المحققين شيخ المذهب في عصره ومصره : الشيخ عبد القادر التغليبي^(١) .
 - ٢- والشيخ مصطفى بن عبد الحق اللبدي .
 - ٣- والشيخ عواد بن عبد الكوري .
 - ٤- والشيخ طه بن أحمد اللبدي .
 - ٥- والشيخ مصطفى بن الشيخ يوسف الكرمي .
 - ٦- والشيخ عبد الرحيم الكرمي .
 - ٧- والمُعْمَر السَّيِّدُ هاشم الحنبليون .
- * وفي أنواع الفنون :
- ٨- العلّامة الفهامة : الشيخ عبد الغني النايلسي^(٢) ، صاحب البدعيات المشهورة التاليف الجليلة .

(١) أبو التقى ، ولد بدمشق سنة ١٠٥٢ هـ وتخرج عليه جماعة من الخنابلة وغيرهم من أجيالهم العلامة السفاريني وقد أجازه سنة ١١٣٥ هـ ، له مصنفات منها : « شرح دليل الطالب في مذهب الخنابلة » وغيرها ، توفي سنة ١١٣٥ هـ .

ترجمته في : « سلك الدرر » (٣ / ٥٩ ، ٥٨) ، و« النعت الأكمل » (٢٧٣) .

(٢) هو : الشيخ عبد الغني بن إسماعيل بن عبد الغني الحنفي الدمشقي ، ولد ونشأ في دمشق ، ورحل إلى بغداد ، وعاد إلى دمشق واجتمع به محمد السفاريني في دمشق فقرأ عليه « الأربعين النووية » و « ثلاثيات البخاري » و « ثلاثيات الإمام أحمد » ، وحضر دروسه في التفسير . له تصانيف عديدة منها : « ذخائر المواريث للدلالة على مواضع الحديث » ، و « تحقيق القضية في الفرق بين الرشوة والهدية » وغير ذلك ، مات بدمشق سنة ١١٣٤ هـ .

ترجمته في : « سلك الدرر » (٣ / ٣٠) ، و « تاريخ الحبرتي » (٤٦٨) .

- ٩- والعلامةُ الشَّيْخُ أَحْمَدُ الْمَنْبِيُّ .
- ١٠- وشَيْخُ الطَّرِيقَةِ السَّيِّدُ مُصطفَى البَكْرِيُّ .
- ١١- والعلامةُ حَامِدُ أَفْنِيُّ مُفْتَيِ الشَّامِ .
- ١٢- والحافظُ مُحَمَّدُ حَيَاةُ السُّنْدِيُّ ثُمَّ الْمَدْنِيُّ .
- ١٣- والمُعْمَرُ الشَّيْخُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ الْجُلْدُ الْحَنَفِيُّ .
- ١٤- والمَلَّا إِلَيَّاسُ الْكُرْدِيُّ .
- ١٥- والعلامةُ إِسْمَاعِيلُ جَرَاحُ العَجْلُونِيُّ^(١) .
- ١٦- والعلامةُ الشَّيْخُ أَحْمَدُ الغَزِيُّ ، مُفْتَي الشَّافِعِيَّةِ .
- ١٧- وقرِيبُهُ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ الغَزِيُّ ، الَّذِي تَوَلَّ الإِفْتَاءَ بَعْدَهُ .
- ١٨- وشَيْخُ عَبْدِ اللَّهِ الْبَصْرِيُّ .
- ١٩- وشَيْخُ سُلْطَانِ الْحَاسِنِيِّ ، خَطِيبُ الْجَامِعِ الْأُمُوَيِّ .
- وَغَيْرُهُمْ ، وَأَجَازُوهُ بِإِجَازَاتٍ ؛ مُطَوْلَةٌ ، وَمُختَصَّةٌ .
- ٥ وَبَرَعَ فِي فُنُونِ الْعِلْمِ ، وَجَمَعَ يَيْنَ الْأَمَانَةِ ، وَالْفِقْهِ وَالدِّيَانَةِ وَالصِّيَانَةِ وَفُنُونِ الْعِلْمِ ، وَالصِّدْقِ ، وَحُسْنِ السُّمْتِ ، وَالْخُلُقِ ، وَالتَّعْبُدِ ، وَطُولِ

(١) إسماعيل بن محمد الجراحي العجلوني الدمشقي أبو الفداء ، محدث الشام في أيامه ، مولده بـ « عجلون » سنة ١٠٨٧ هـ . له كتب منها : « كشف الخفاء ومزيل الألباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس » . لازمه السفاريني خمس سنين ، قرأ عليه في السيرة النبوية ، وفي الحديث ، توفي في دمشق سنة ١١٦٢ هـ .

ترجمته في : « سلك الدرر » (١ / ٢٥٩ - ٢٧١) ، ومقدمة « مختصر لوامع الأنوار » لابن سلوم ص (د) .

الصَّمْتِ عَنْ مَا لَا يَعْنِي .

○ وَكَانَ مَحْمُودُ السَّيِّرَةَ نَافِذَ الْكَلِمَةِ ، رَفِيعَ الْمَزِيلَةِ عِنْدَ الْخَاصِّ وَالْعَامِ ، سَخِيُّ النَّفْسِ ، كَرِيمًا يَمْلِكُ ، مَهَابًا ، مُعَظَّمًا ، عَلَيْهِ أَنوارُ الْعِلْمِ بَادِيَةً وَصَنَفَ تَصَانِيفَ جَلِيلَةً فِي كُلِّ فَنٍ :

١- فَمِنْهَا : « الْعَقِيقَةُ الْفَرِيدَةُ »^(١) .

٢- وَ« شَرِحُهَا » : الْحَافِلُ الْعَظِيمُ الْفَوَائِدُ ، الْجَمُّ الْعَوَادِدُ ، مُجَلَّدٌ صَحْفٌ^(٢) .

٣- « شَرِحُ فَضَائِلِ الْأَغْمَالِ » لِلضَّيَاءِ الْمَقْدِسِيِّ^(٣) .

٤- « نَفَاثُ الصَّدْرِ الْمَكْمَدِ بِشَرِحِ ثَلَاثَيَاتِ الْمُسْنَدِ » : وَعَدَدُهَا ٣٦٣ مُجَلَّدًا^(٤) .

٥- « شَرِحُ عُمَدةِ الْأَخْكَامِ » : مُجَلَّدًا^(٥) .

(١) وهي المسماة بـ « الدرة المضية في عقد الفرق المرضية » : تقدم الكلام عليها .

(٢) والمسماة بـ « لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية لشرح الدرة المضية في عقد الفرق المرضية » : مطبوع في مجلدين ؛ وتقدم الكلام عليه .

(٣) طبع بالمكتب الإسلامي سنة ١٣٨٠ هـ في مجلدين كبيرين .

وجاء في مقدمة السفاريني في هذه النسخة المطبوعة تسميتها بـ « نفاثات صدر المكمد وقوة عين الأرمد لشرح ثلاثيات مسنن الإمام أحمد » ، وعد الأحاديث فيه حسب تسلسلها في هذه الطبعة ٣٣١ حدثاً !!

(٤) سئاه في « سلك البرر » (٤ / ٣١) : « تناضل العمال بشرح حديث فضائل الأعمال » .

(٥) والمسماة : « كشف اللثام شرح عُمدة الأحكام » مخطوط منه نسخة خطية بالظاهرية بدمشق ، قال الزركلي : « وعلى النسخة إجازة بخطه ذكر فيها مؤلفاته إلى سنة ١١٦٩ هـ ». « الأعلام »

(٦) (١٤ / ١٤) .

- ٦- «شَرْحُ نُونِيَّةِ الصَّرْصَرِيِّ» : في السِّيَرَةِ ، مُجَلَّدَانٍ^(١) .
- ٧- «الْمَلْحُ الْغَرَامِيَّةُ ، شَرْحُ مَنْظُومَةِ ابْنِ فَرِحِ الْلَّامِيَّةِ»^(٢) .
- ٨- «شَرْحُ الدَّلِيلِ» : في الْفِقْهِ ، وَصَلَّى فِيهِ إِلَى الْحَدُودِ^(٣) .
- ٩- «الْبَحْوُرُ الزَّاَخِرَةُ فِي عُلُومِ الْآخِرَةِ» : مُجَلَّدَانٍ^(٤) .
- ١٠- «تَحْبِيرُ الْوَفَا فِي سِيرَةِ الْمُضْطَفِيِّ»^(٥) .
- ١١- «غِذَاءُ الْأَلَبَابِ بِشَرْحِ مَنْظُومَةِ الْآدَابِ» : مُجَلَّدَانٍ ؛ أَوْدَعَ فِيهِ مِنْ عَرَائِبِ الْفَوَائِدِ ، مَا لَا يُوجَدُ فِي كِتَابٍ^(٦) .

(١) والمسئى : «معارج الأنوار في سيرة النبي الختار» ، قال السفاريني في «شرح ثلاثيات المسند» (٧٨٩ / ٢) : «ومعجزات النبي ﷺ لا تُحصى ، ودلائل نبوته لا تستقصى ، وقد أفردت بالتأليف وقد ذكرت طرفاً منها في كتاب «معارج الأنوار في سيرة النبي الختار» وهو شرح «نونية الصرصري» اهـ.

(٢) وهو شرح «لمنظومة ابن فرج اللامية» في مصطلح الحديث .طبع بدار ابن حزم ، باعتماء سامي جاهين.

(٣) والدليل هو كتاب «دليل الطالب» متن مختصر في الفقه الحنبلي للشيخ مرعي بن يوسف الكرمي المتوفى سنة ١٠٣٣ هـ ، اختصره من «منتهي الإرادات» .

قال في «سلك الدرر» (٤ / ٣٢) : «لم يكمل

(٤) طبع الجزء الأول منه في بومباي بالهند سنة ١٣٤١ هـ في مجلد .

(٥) وهو اختصار لكتاب «الوفا في أحوال المصطفى» لابن الجوزي ، وقد ذكره السفاريني في إجازته للسيد مرتضى الزبيدي . قال كما في مقدمة «مختصر ابن سلوم للأنوار البهية» : « ومن مشايخي بل من أكثرهم إلى إقراء الشيخ إسماعيل بن الشيخ محمد بن جراح الجراحي العجلوني ، فقد لازمه خمس سنين ، وعرضت عليه كتابي الذي اختصرته من «الوفا» للحافظ ابن الجوزي وسميته «تحبير الوفا في سيرة المصطفى» فاستجاده وأثنى عليه ، وقال هذا في غاية التتفيق والتحرير ، ويفوق أصله بكثير » اهـ .

(٦) شرح نفيس جداً ؛ شرح فيه «منظومة الآداب» لمحمد بن عبد القوي المرداوي المتوفى =

- ١٢ - « دَرَارِي الدُّخَائِرِ شَرْحٌ مَنْظُومَةُ الْكَبَائِرِ »^(١) .
- ١٣ - « قَرْئُ السِّيَاطِ فِي قَمْعِ أَهْلِ الْلَّوَاطِ »^(٢) .
- ١٤ - « الْجَوَابُ الْمُحرَرُ فِي كَشْفِ حَالِ الْخَضِيرِ وَالْأَسْكَنَدِرِ »^(٣) .
- ١٥ - و « تُحْفَةُ النِّسَاءِ فِي فَضْلِ السَّوَاكِ » .
- ١٦ - « التَّحْقِيقُ فِي بُطْلَانِ التَّلْفِيقِ » : رَدٌّ بِهَا جَوَازَ التَّلْفِيقِ فِي الْعِبَادَاتِ وَغَيْرُهَا لِلشَّيْخِ مَرْعِي^(٤) .
- ١٧ - « الدُّرُّ المَشْوَرُ فِي فَضْلِ يَوْمِ عَاشُورَ الْمَأْثُورِ » .
- ١٨ - « الْلُّمْعَةُ فِي فَضْلِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ » .
- ١٩ - « الْقَوْلُ الْعَلَيُّ شَرْحُ أَثْرِ سَيِّدِنَا الْإِمَامِ عَلَيِّ »^(٥) .
- ٢٠ - « نَتَائِجُ الْأَفْكَارِ شَرْحُ حَدِيثِ سَيِّدِ الْاسْتِغْفَارِ » : أَوْدَعَ فِيهِ عَرَائِبَ

= سنة ٦٩٩ هـ ، طبع هذا الشرح سنة ١٣٢٤ هـ بمطبعة النجاح بمصر ، ثم طبع سنة ١٣٩٣ هـ في مطبعة الحكومة ، بمكة المكرمة في مجلدين .

(١) ذكره السفاريني في كتابه « غذاء الألباب » (١ / ٣٥٤) عند كلامه على كبيرة قطع الرجم قال : « وقد ذكرها الحجاوي في منظومته المشتملة على الكبائر الواقعة في « إقناعه » ، وقد شرحتها شرحاً لطيف الحجم غير الفوائد » اه وللكتاب نسخة خطية بجامعة برنسون في أمريكا برقم (٣٠٦٦) .

(٢) طبع بالرياض بتحقيق راشد الغفيلي .

(٣) ذكره السفاريني في « غذاء الألباب » (١ / ٨٤) .

(٤) للكتاب نسخة خطية بشترتي برقم (٤٩٠٧) . وقد نقل منه الأستاذ محمد سعيد الباني نصوصاً في كتابه « عمدة التحقيق في التقليد والتلقيق » ص (١٠١ - ١٠٤) .

(٥) أشار إليه السفاريني في « غذاء الألباب » (١ / ٤٣ ، ٢٩ ، ١٢) وذكر الزركلي في « الأعلام » (٦ / ١٤) أن له نسخة خطية في الرباط .

- نحو سبع كرارييس^(١) .
- ٢١ - رسالة في « بيان كفر تارك الصلاة »^(٢) .
- ٢٢ - رسالة في « دم الوسوس » .
- ٢٣ - رسالة في « شرح حديث الإيمان بضم وسبعون شعبة » .
- ٢٤ - رسالة في « فضل الفقير الصابر »^(٣) .
- ٢٥ - « مُشَخَّبُ الرُّهْدِ لِلإِمَامِ أَخْمَدَ » : حذف منه المكرر والأسانيد^(٤) .
- ٢٦ - « تعزية الليب » : قصيدة في الخصائص التبوية^(٥) .
- * وَغَيْرُ ذَلِكَ^(٦) مِنْ : التَّحْرِيرَاتُ ، وَالْفَتاوَىُ الْحَدِيثِيَّةُ وَالْفَقِيهِيَّةُ ، وَالْأَجْوِيَّةُ

(١) طبع بدار الصميدي بالرياض ؛ بتحقيق : عبد العزيز بن سليمان الهبدان ، وعبد العزيز بن إبراهيم الدخيل ، سنة ١٤١٩ هـ .

(٢) أشار إليها السفاريني في « غذاء الألباب » (٢ / ٤٩٥) أثناء كلامه على حكم تارك الصلاة قال : « وقد شئت عن هذه المسألة فأجبت عنها بجزء لطيف » اهـ .

(٣) أشار إليها السفاريني في « غذاء الألباب » (٢ / ٥٤٥) عند تعرّضه للمقارنة بين الفقير الصابر والغني الشاكر ، وأيهما أفضل ؟ قال : « وقد أفردت لهذه المسألة رسالة أتيت فيها بأكثر أحاديث مدح الفقر والفقراء والإعراض عن الدنيا والتقلل منها والله الموفق » اهـ .

(٤) أشار إليه السفاريني في « شرح ثلاثيات أحمد » (١ / ١٨) عند كلامه على مؤلفات الإمام أحمد ، قال : « ومن تصانيفه : الرهد ، وقد انتقيت منه أجزاء » اهـ .

(٥) ذكره في « الثمع الأكمل » ص (٣٠٣) باسم « تعزية الليب بأحب حبيب » .

(٦) ومن تصانيفه أيضاً ما لم يذكره هنا :

١ - « لواحة الأنوار السننية ، ولوائح الأفكار السننية شرح قصيدة ابن أبي داود الحائية في عقيدة أهل الآثار السلفية » . مطبوع في مجلدين بمكتبة الرشد بالرياض ١٤١٠ هـ . بتحقيق عبد الله بن محمد بن سليمان البصري .

- على المسائل العديدة ، والتراث ي بعض أصحاب المذهب .
- وبالجملة : فتأليفة نافعه مفيدة مقبولة ، سارت بها الركبان وانتشرت في البلدان ؛ لأنّه كان إماماً متفيناً ، حليل القدر .
- وظهرت له كرامات عظيمة .
- وكان حسن التّقريب والتّحرير ، لطيف الإشارة ، يليغ العبارة .
- حسن الجمّع والتّأليف ، لطيف التّرتيب والتّوصيف . زينة أهل عصره ، ونقاوة أهل مصره . صواماً ، قواماً ، وزده كل ليلة شتون ركعة .
- وكان متبّعاً للدّيانة ، لا تأخذُه في الله لومة لائم ، محباً للسلف وأثارهم بمحبّته إِذَا ذَكَرْهُمْ أَوْ ذَكَرُوا عِنْدَهُ ؛ لَمْ يَكُلْ عَيْنِيهِ مِنَ البَكَاءِ .

= ٢ - « الأوجبة النجدية عن الأسئلة النجدية » :

انظر : « النعت الأكمل » ص (٣٠٣) ، و « سلك الدرر » (٤ / ٣٢) .

٣ - « الأوجبة الوهبية عن الأسئلة الزعية » : نفس المصادر السابقة .

٤ - « التّراري المصنوعات في اختصار الموضوعات » : وهو اختصار لموضوعات ابن الجوزي ، وقد ذكره السفاريني في « لوامع الأنوار » (١ / ٤٥٣) .

وانظر : « الرسالة المستطرفة » للكتاني ص (١٥٠) و « الأعلام » للزركلي (٦ / ١٤) ، حيث ذكر أن له نسخة خطية عند يوسف زخور .

٥ - « الدر المنظم في فضل عشر محرم » : ذكره السفاريني في « شرح ثلاثيات مسند أحمد » (٢ / ٧٢٩) ، وانظر : « النعت الأكمل » ص (٣٠٣) .

٦ - « رسالة في أحكام الصلاة على الميت » : ذكرها السفاريني في « شرح ثلاثيات مسند أحمد » (١ / ١٣٢) و « غذاء الأباب » (٢ / ٧٥) .

٧ - « عرف الزرب في شأن السيدة زينب » : انظر : « النعت الأكمل » ص (٣٠٢) و « سلك الدرر » (٤ / ٣١) . وغير ذلك ما هو مثبت في مصادر ترجمته .

○ وَتَخْرَجَ بِهِ وَانْتَفَعَ : خَلْقٌ كَثِيرٌ مِنَ النَّجَدِيِّينَ ، وَالشَّامِيِّينَ وَغَيْرِهِمْ^(١) .
وَكَانَتْ وَفَاتُهُ سَنَةُ ٨ ، أَوْ سَنَةُ ١١٨٩ هـ » انتهى^(٢) ...

○ ○ ○

(١) ومن أبرز تلاميذه :

- ١- محمد كمال الدين بن محمد الغزي العامري المتوفى سنة ١٢١٤ هـ ، صاحب كتاب « النعت الأكمل لأصحاب الإمام أحمد » .
- ٢- محمد مرتضى الحسيني الزبيدي العلامة اللغوي المتوفى سنة ١٢٠٥ هـ ، صاحب « تاج العروس في شرح القاموس » .
- ٣- محمد بن شاكر بن علي المعروف بابن العقاد المتوفى سنة ١٢٢٢ هـ .
- ٤- عبد الله بن شحادة السفاريني ؛ الشهير بابن الخطاب المتوفى سنة ١١٨٧ هـ بنابلس .
- ٥- مصطفى بن سعد الرحيباني السيوطي ؛ مفتى الحنابلة في دمشق ، وهو من أكبر تلاميذ السفاريني المتوفى بدمشق سنة ١٢٤٣ هـ .
- ٦- محمد بن أحمد بن صفي الدين أبو الفضل الحسيني ، محدث فقيه ، المتوفى سنة ١٢٠٠ هـ .
- ٧- الحدث عبد القادر بن خليل بن عبد الله صاحب الزبيدي الرومي الأصل المدنى الدار ، خطيب المسجد النبوى .
- ٨- محمد السيد هاشم الجعفرى النابلسي المتوفى سنة ١٢٢٨ هـ .
- ٩- عيسى القدومي المتوفى سنة ١١٩٧ هـ . وغيرهم .

راجع : « النعت الأكمل » و « سلك الدرر » و « فهرس الفهارس » و « تاريخ الجبرتي »
(٢) من كتاب « السحب الوابلة على ضرائح الحنابلة » لابن حميد (١٢٧ - ٨٣٩ / ٢ - ٨٤٦) .

ويراجع ترجمته أيضاً في المصادر التالية : « النعت الأكمل » للكمال الغزي : (٣٠١) ، و « تاج العروس » للزبيدي (٤٧ / ١٢) ، و « معجم الشيوخ » له أيضاً (١٣٥ / ١٣٦ - ب) نسخة عارف حكمت بالمدينة المنورة ، و « مختصر طبقات الحنابلة » للشطبي : (١٢٧) و « سلك الدرر » للمرادي : (٣١ / ٤) ، و « تاريخ الجبرتي » للجبرتي : (٤٠٩ / ١) ، و « فهرس الفهارس » للكتани : (٢ / ١٠٠٢) ، و « الأعلام » للزركلي : (٦ / ١٤) و « معجم المؤلفين » لرضا كحاله : (٥٩١) ، و « صفحات من ترجمة الإمام السفاريني » للأخ الفاضل محمد بن ناصر العجمي ط دار الشائر ١٤١٣ هـ .

الْعِقَدَةُ الْسُّفْلَى (بِنِيَّةُ)

«الرُّؤْبةُ الْمُضِيَّةُ فِي عَقْدِ أَهْلِ الْفِرْقَةِ الْمَرْضَيَّةِ»

لِإِلَامَ حَمَدَنْ أَحْمَدَ بْنِ سَالمَ بْنِ مُسْلِمَانَ السَّفَارِيِّيِّ

مَعَ شُرُوعٍ وَجَهِيزٍ مُخْتَصَرٍ بِحَلِّ الْمَسْكُلِ مِنْ مَعَانِيهِ

اعتناءً وَشُرُوعًّا وَتَعْلِيْقًا

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

١- الحَمْدُ لِلَّهِ الْقَدِيمِ الْبَاقِي مُسَبِّبِ الْأَشْبَابِ^[١] وَالْأَرْزَاقِ

١- القديم ليس من الأسماء الحسنة ؛ فإن القديم معنى اعتباري لا يدل على الأولية ؛ فإن معناه التقدم على غيره ، وإن كان حادثاً ومتاخراً بالنسبة إلى شيء آخر . وما يدل على ذلك قوله تعالى : ﴿ هَنَى عَادَ كَالْعَرْجُونَ الْقَدِيمَ ﴾ . فلا يصح إطلاق القديم على الله باعتبار أنه من أسمائه وإن كان يصح الإخبار به عنه بباب الإخبار أوسع من باب الإنشاء .

٥ قال العلامة ابن القيم في « بدائع الفوائد » (١٦٣ / ٣) : « إن ما يطلق عليه سبحانه في باب الأسماء والصفات توقيفي ، وما يطلق عليه من الإخبار لا يجب أن يكون توقيفياً كالقديم والشيء والموجود والقائم بنفسه » اه . قلت : وهذا يقتضي لنا استعمال كثير من أهل العلم مثل هذه الألفاظ بمعنى أنه يخبر بها عنه سبحانه ، ومنه قول ابن القيم :

وهو القديم فلم ينزل بصفاته شُبَّانٌ مُتَوَحِّدٌ بِلِ دَائِمِ الْإِحْسَانِ
وَالْمَعْنَى : أَنَّه لَم يَنْزَلْ بِصَفَاتِهِ كُلَّهَا إِلَيْهَا وَاحِدًا ، قَدِيمُ الْإِحْسَانِ دَائِمُ الْجُودِ وَالْأَمْتَانِ » اه .
« القصيدة النونية بشرح هراس » (٢ / ٣٧) .

= = = = =
وقوله : (الباقي) : قال الشيخ العلامة عبد الله البابطين رحمه الله :

[١] في نسخة : « مَقْدَرُ الْأَجَالِ » ، وهي أولى لأمرتين :
الأول : أَنَّ الْمَقْدَرَ مِنْ صَفَاتِ أَفْعَالِهِ الْمُبَرَّرِ عَنْهَا بِالْغَواصِلِ .
- وَفِي نسخة بدل « الْأَجَالِ » : « الْأَقْدَارِ » وهي أعم .
والثاني : الدُّلَالَةُ عَلَى تَقْدِيرِ الْأَجَالِ ، جَمْعُ أَجَلٍ ، مَحْرَكَةٌ : غَايَةُ الْوَقْتِ فِي الْمَوْتِ ، وَخَلْوَلُ الدِّينِ ، وَمَدَةُ الشَّيْءِ .
قال تَعَالَى ﴿ إِذَا جَاءَ أَجَلَهُمْ لَا يَنْتَجِزُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقِيمُونَ ﴾ [الأعراف : ٣٤] .

- ٢- حَيٌّ عَلِيمٌ قَادِرٌ مَوْجُودٌ
قَامَتْ بِهِ الْأَشْيَاءُ وَالْوُجُودُ
- ٣- دَلَّتْ عَلَى وُجُودِهِ الْحَوَادِثُ
- ٤- ثُمَّ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ سَرِمَدًا
عَلَى النَّبِيِّ الْمُضْطَفِي كَثِيرُ الْهُدَى

= ليس في كلام المؤلف ما يدل صراحة على أن «الباقي» من أسماء الله الحسنة ، ولم أجد حتى ساعتي هذه ما يدل على أنه من أسماء الله ، وإن كان في القرآن قد أضيف البقاء إلى الله في قوله ﴿ وَيَقِنَ وَجْهَ رَبِّكَ ﴾ ، لكن التعبير عن الصفة بالفعل لا يعني أن يشق له اسم منها ، ولذلك لم يشق لله اسم من نحو قوله : ﴿ اللَّهُ يَسْتَهِنُ بِهِمْ ﴾ ﴿ وَيَكْرُرُ اللَّهُ ﴾ ﴿ وَأَكِيدُ كَيْدًا ﴾ ﴿ وَالسَّمَاءَ بَيَّنَاهَا ﴾ ﴿ وَالْأَرْضَ فَرَشَانَاهَا ﴾ وأمثال ذلك .

لكن «الباقي» إن ثبت أنه من أسمائه وجب إثباته ولا فلا نُطلقه على الله ، وإن كان الإخبار به عنه سائغاً فباب الإخبار أوسع ، وفي القرآن ما دل على هذا المعنى وزيادة ، وهو قوله تعالى : ﴿ وَالآخِرُ ﴾ فإن معناه هو الذي ليس بعده شيء والله أعلم » اهـ .

٢- تنبية : قوله : (موجود) : يعني عنه قوله « حَيٌّ » ؛ لأن الحي موجود ، وكلمة موجود ليست من الصفات الكاملة ؛ لأن الموجود قد يكون ناقضاً وقد يكون كاملاً ، لكن يعتذر عن المؤلف أنه أتى بها من باب الخبر لا من باب التسمية ، ويصبح أن الخبر عن الله بأنه موجود ولكن لا تُسميه بذلك ؟ فمثلاً لا تُسميه بأنه متكلماً ؟ لأن الكلام ليس صفة مدح على كل حال ؛ فقد يتكلم الإنسان بالسوء فيكون كلامه ناقضاً ، لكن يتسامح عن المؤلف بأنه قصد الخبر . من « شرح ابن عثيمين للسفارينية » .

٤- (سَرِمَدًا) أي دائمًا .

- ٥- وَالْهِ وَصَحِّبُهُ الْأَبْرَارِ
مَعَادِنُ التَّفْوِي مَعَ الْأَسْرَارِ
- ٦- وَبَعْدُ : فَاغْلَمْ أَنَّ كُلَّ الْعِلْمِ
كَالْفَرعِ « لِلتَّوْحِيدِ » فَاسْمَعْ نَظْمِي
- ٧- لِأَنَّ الْعِلْمَ الَّذِي لَا يَتَبَغِي
لِعَاقِلٍ لِفَهْمِهِ لَمْ يَبْتَغِ
وَيَعْلَمْ « الْوَاجِبَ » وَ « الْمُحَالَّ »
- ٨- كَ « جَائِزَ » فِي حَقِّهِ تَعَالَى

٦- تبيه : فَسَرَ السَّفَارِينِ التَّوْحِيدَ فِي « لَوَامِعَ الْأَنُورَ » (١ / ٥٧) بقوله : « قال في القاموس : التَّوْحِيدُ إِيمَانٌ بِاللهِ وَحْدَهُ . انتهى . أي التَّصْدِيقُ بِمَا جَاءَ بِهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنَ الْحَبْرِ الدَّالِّ عَلَى أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى وَاحِدٌ فِي الْوَهِيَّةِ لَا شَرِيكَ لَهُ ، وَالتَّصْدِيقُ بِذَلِكَ الْحَبْرِ أَنَّ يَنْسَبَ إِلَى الصَّدْقِ وَمُطَابَقَةِ الْوَاقِعِ بِالْقَلْبِ وَاللِّسَانِ مَعًا ، لَأَنَّا نَعْنِي بِالتَّوْحِيدِ هَنَا : الشَّرْعِيُّ وَهُوَ : إِفَرَادُ الْمُعْبُودِ بِالْعِبَادَةِ مَعَ اعْتِقَادِ وَحْدَتِهِ ذَاتَّا وَصَفَاتَّا وَأَفْعَالًا ، فَلَا تَقْبِلُ ذَاتَهُ الْانْقِسَامُ بِوَجْهِهِ وَلَا تُشَبِّهُ صَفَاتَهُ وَلَا تُنْفِكُ عَنِ الذَّاتِ وَلَا يَدْخُلُ أَفْعَالَهُ الْاشْتِراكُ ، فَهُوَ الْخَالِقُ دُونَ مَنْ سَواهُ » اهـ .

قلت : وفي هذا رد على ماجاء في « حاشية ابن قاسم على السفارينية » ص (٣) : « صرَحَ المصنف عَفَا اللَّهُ عَنْهُ فِي شِرْحِهِ بِأَنَّ مَرَادَهُ بِعِلْمِ التَّوْحِيدِ هَنَا : « التَّمِيزُ بَيْنَ الْجُوَاهِرِ وَالْأَجْسَامِ وَالْأَعْرَاضِ وَالْوَاجِبِ وَالْمُمْكِنِ وَالْمُمْتَعِ وَغَيْرِهَا » وَلَيْسَ هَذَا مِنَ التَّوْحِيدِ فِي شَيْءٍ وَلَا مِنْهُ بِأَهْلِ السَّنَةِ وَالْجَمَاعَةِ .. ، إِنَّمَا التَّوْحِيدُ الَّذِي أُرْسَلَتْ بِهِ الرُّسُلُ وَأُنْزَلَتْ بِهِ الْكِتَبُ وَتَجَبُ مَعْرِفَتُهُ هُوَ إِفَرَادُ اللَّهِ بِالْعِبَادَةِ وَنَفْيُ عِبَادَةِ مَا سَواهُ .. » اهـ .

فَمَا ذَكَرَهُ ابنُ قَاسِمَ هَنَا هُوَ تَعرِيفُ السَّفَارِينِ لِلْعِلْمِ فَقَطْ ، وَلَيْسَ عِلْمُ التَّوْحِيدِ .

٧- أَيْ : أَنَّ الْعِلْمَ الَّذِي لَا يَضْلِلُ وَلَا يَسْتَقِيمُ لِلإِنْسَانِ الْعَاقِلِ أَنَّ لَا يَتَبَغِي فَهْمُهُ .

يعني : أَنَّهُ لَا يَتَبَغِي لِلْعَاقِلِ أَنَّ يَدْعُ فَهْمَ عِلْمِ التَّوْحِيدِ ؛ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ .

- ٩- صَارَ مِنْ عَادَةِ أَهْلِ الْعِلْمِ
أَنْ يُعْتَثِرُوا فِي سَبَرٍ^[١] ذَا بِالنَّظَمِ
- ١٠- لَأَنَّهُ يَسْهُلُ لِلْحِفْظِ كَمَا
يَرُوْقُ لِلْسَّمْعِ وَيَشْفِي مِنْ ظَمَا
- ١١- وَمِنْ هُنَا نَظَمْتُ لِي «عِقِيلَةَ»
«أُرْجُوزَةَ» وَجِيزَةً مُفِيدَةً
- ١٢- نَظَمْتُهَا فِي سِلْكِهَا «مُقْدَمَةَ»
وَسِتَ «أَبْوَابَ» كَذَاكَ «خَاتَمَهُ»

- ٩- (في سَبَرٍ) أي تبع (ذا) أي هذا العلم .
- ١٠- (يَرُوْقُ) أي يحسن للسماع ؛ لكونه يبسط له ، ويلتذر بسماعه .
(وَيَشْفِي) أي يُرَى .
(من ظَمَا) أي عطش .
- ١١- (أُرْجُوزَةَ) أي من بعْر الرِّجز ، أحد بُحور الشعر «الستة عشر»
(وَجِيزَةَ) أي قليلة الألفاظ ، ولكنها كثيرة المعاني .
(مُفِيدَةَ) : قال الشيخ عبد الرحمن بن قاسم رحمه الله :
«وصدق رحمه الله ، وإن كان أدخل فيها من آراء المتكلمين ما لعله لم يتقطن إليه مما
سننه عليه إن شاء الله تعالى ويقع كثيراً من غيره ؛ يذكرون عبارات لم يتقطنوا إليها
ولو تبعها لتتبهوا لذلك » اهـ .
- ١٢- (في سِلْكِهَا) أي خيطها .

[١] في « حاشية ابن قاسم على السفارينية » ص (٤) : « سَبَرٌ » بدل « فِي سَبَرٍ » .

- ١٣ - وَسَمِّنْتُهَا بِـ « الدُّرَّةِ الْمُضِيَّةِ »
 في عَقْدِ أَهْلِ الْفِرْقَةِ الْمَرْضِيَّةِ ١٤ - عَلَى اعْتِقَادِ ذِي السَّدَادِ « الْحَبَّابِيِّ »
- إِمَامِ أَهْلِ الْحَقِّ ذِي الْقَدْرِ الْعَلِيِّ ١٥ - حَبْرِ الْمَلاِ فَرِيدُ الْعَلَى الرَّبَّانِيِّ
- رَبُّ الْحِجَّاجِ مَاحِيِّ الدُّجَّاجِ الشَّيْبَانِيِّ ١٦ - فَلَائِهُ إِمَامُ أَهْلِ الْأَثَرِ
 فَمَنْ نَحَا مَنْحَاهُ فَهُوَ الْأَثْرِيِّ ١٧ - سَقَى ضَرِيعَاهُ حَلَّهُ صَوْبُ الرِّضا
 وَالْعَفْوُ وَالْغُفْرَانُ مَا نَجْمُ أَضَاءِ
- وَحَلَّهُ وَسَائِرَ الْأَئِمَّةِ ١٨ - مَنَازِلُ الرِّضْوَانِ أَغْلَى الْجَنَّةِ

٠٠٠٠

- ١٣ - (وَسَمِّنْتُهَا) من السُّمَّة ، وهي العلامة . أي : أسميتها - يعني عقيدته .
 (بالدُّرَّةِ) أي اللؤلؤة . (المُضِيَّةِ) أي المنورة .
- ١٤ - (السَّدَادِ) بفتح السين المهملة - أي القصد في الدين والاستقامة .
- ١٥ - (حَبْرِ الْمَلاِ) : (الحبر) : بفتح الحاء المهملة وكسرها وسكون الموحدة - العالم المتقن ،
 و « الملا » : أشراف الناس (ربُّ) أي صاحب (الحِجَّاجِ) أي العقل .
- ١٦ - (فَمَنْ) أي إنسان (نَحَا) أي قصد (مَنْحَاهُ) أي مقصدته ومذهبة .
- ١٧ - (سَقَى ضَرِيعَاهُ) أي قبرًا (حَلَّهُ) أي سكنه « الإمام أحمد » (صَوْبُ) فاعل
 سقى أي : غيث (مَا نَجْمُ) أي كوكب (أَضَاءِ) أي استثار .

مُقدمة

في ترجيح مذهب السلف على مذهب الخلف

- ١٩- اعْلَمْ هُدِيَتْ أَنَّهُ جَاءَ الْحَبْرُ
عَنِ النَّبِيِّ الْمُقَتَّلِيِّ خَيْرِ الْبَشَرِ
- ٢٠- يَأْنَ ذِي الْأُمَّةِ سَوْفَ تَفْتَرِقُ
« بِضْعَا وَسَبْعِينَ » اغْتِقَادًا وَالْحُقْ
- ٢١- مَا كَانَ فِي نَهْجِ « النَّبِيِّ » الْمُصْطَفَى
وَ« صَاحِبِهِ » مِنْ غَيْرِ زَيْغٍ وَجَفَّا
- ٢٢- وَلَيْسَ هَذَا النَّصُّ جَزْمًا يُعْتَبِرُ
فِي فِرْقَةٍ إِلَّا عَلَى « أَهْلِ الْأَثَرِ »
- ٢٣- فَأَتَبْشِّرُوا النُّصُوصَ بِ« التَّنْزِيهِ »
مِنْ غَيْرِ « تَغْطِيلٍ » وَلَا « تَشْبِيهٍ »

- ٢٠- « البعض » : ما بين الثلاثة إلى التسعة . وراجع : « فتح الباري » (٥١/١) .
- ٢١- (من غير زيغ) أي ميل وانحراف . (وجفا) أي تجاف عن هديهم والجفاء - بالمد - نقىض الصلة ، ويقصرا .
- ٢٢- تشبيه : مراد المؤلف بـ « التشبيه » : التمثيل .

ولهذا لو عبر به لكان أولى ، ولهذا عبر شيخ الإسلام ابن تيمية بذلك في « العقيدة الواسطية » وفي « المناورة في العقيدة الواسطية » حينما قيل له : لماذا لم تقل « ولا تشبيه » ؟ قال : « ذكرت في النفي التمثيل ولم أذكر التشبيه ؛ لأن التمثيل نفاه الله بنص كتابه حيث قال : ﴿لَيْسَ كَمُثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى : ١١] وقال : ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾ [مريم : ٦٥] وكان أحب إلىي من لفظي ليس في كتاب الله ولا في سنة رسوله ﷺ ، وإن كان قد يعني بتفهه معنى صحيح ، كما قد يعني به معنى فاسدا » اهـ .

- ٢٤ - فَكُلُّ مَا جَاءَ مِنْ «الآيَاتِ»
أَوْ صَحَّ فِي «الْأَخْبَارِ» عَنْ ثِقَاتٍ
- ٢٥ - مِنْ «الْأَحَادِيثِ» ثُمَرَةٌ كَمَا
قَدْ جَاءَ فَاسْمَعْ مِنْ نِظَامِي وَاعْلَمَا
- ٢٦ - وَلَا نَرُدُّ ذَاكَ بِ«الْعُقُولِ»
لِقَوْلٍ^[١] مُفْتَرِّ بِهِ جَهْوَلٍ

٢٤ : ٢٥ - تنبية : قوله : (غره كما قد جاء) :

* يقول شيخ الإسلام ابن تيمية : « وأيضاً قولهم : « أمروها كما جاءت » يقتضي إبقاء دلالتها على ما هي عليه ، فإنها جاءت ألفاظاً دالة على معاني ، فلو كانت دلالتها منافية لكان الواجب أن يقال : أَمْرُوا لفظها ، مع اعتقاد أن المفهوم منها غير مراد ، أو أَمْرُوا لفظها ، مع اعتقاد أن الله لا يوصف بما دلت عليه حقيقة ، وحيثند ؛ فلا تكون قد أُمِرْتَ كما جاءت . ولا يقال حيثند : بلا كيف ، إذ نفي الكيف عما ليس بثابت لغو من القول » اهـ . « مجموع الفتاوى » (٤٢ / ٤١) .

* وقال الشيخ عبد الرحمن بن قاسم : « قوله : ثُمَرَةٌ كَمَا جَاءَ » أي عن الله تعالى وعن رسوله ﷺ ، فلا تحرّف الكلم عن مواضعه بل تحرّيه على ظاهره ، وتقربه على ما دلّ عليه من معناه ونعتقد أن له معانٍ حقيقة ، وتفسّره وتبينه كما فسّر السلف ، أحمد وغيره ، ويبيّنوا معناه بما يخالف تأويل الجهمية وغيرهم .

ومن قال : تفسيره وبيان مراده ، لا يعلم إلا الله ؛ فقد خالف الصحابة والتابعين الذين فسّروا القرآن من أوله إلى آخره ، ووصفو الله بما وصف به نفسه ووصفه به رسوله ﷺ على ما يليق بجلال الله من غير تحرّيف للكلم عن مواضعه أو إلحاح في أسماء الله وآياته » اهـ .

[١] في « حاشية ابن قاسم على السفارينية » ص (٤) : « بقول » .

- ٢٧ - فَعْدُنَا « الإِثْبَاثُ » يَا خَلِيلِي
 مِنْ غَيْرِ « تَغْطِيلٍ » وَلَا « تَمْثِيلٍ »
- ٢٨ - فَكُلُّ مَنْ « أَوَّلَ » فِي الصُّفَاتِ
 كَذَاتِهِ مِنْ غَيْرِ مَا إِثْبَاتٌ
- ٢٩ - فَقَدْ تَعَدَّى وَاسْتَطَالَ وَاجْتَرَى
 وَخَاصٌ فِي بَحْرِ الْهَلَاكِ وَافْتَرَى
- ٣٠ - أَلَمْ تَرَ اختِلَافَ أَصْحَابِ النَّظرِ
 فِيهِ وَحْسِنَ مَا نَحَاهُ « ذُو الْأَثْرَ »
- ٣١ - فَإِنَّهُمْ قَدْ اقْتَدَوْا بِالْمُضْطَفَى
 وَصَحِبِهِ فَاقْتَنَعْ بِهَذَا وَكَفَى

○○○○

- ٢٩ - (وَاجْتَرَى) أي تشجع وافتات حده في ترك الاتباع للسلف الصالح . (وَخَاصٌ) أي اقتحم (وَافْتَرَى) أي كذب على الله بتحريفه ، وتمثيله ، وتعطيله ، وتأويله .
- ٣٠ - (أَصْحَابِ النَّظر) يعني ظلماً المتكلمة من سائر الفرق .
- (فيه) أي في نظرهم ، فيزعم كل فريق أنه محق ، فيأتي الآخر فينقض كلامه ويبطله ويرمييه بالزندة والإلحاد ، فكُلُّ فرقة تُضللُ الآخرين .
- ٣١ - (فَاقْتَنَعْ) أي ارض (بِهَذَا) البيان . (وَكَفَى) بأئمة السلف قدوة ، فقد تبيّن ؛ أنهم اقتدوا بكتاب الله وسنة رسوله عليه السلام ، ومن خالفهم ، فقد اقتدى بلامدة « اليهود » و « المشركين » ، وضلال « الصَّابِئِينَ » .

البَابُ الْأُولُ

فِي مَعْرِفَةِ اللَّهِ تَعَالَى

- فصل : في مبحث القرآن العظيم والكلام المنزلي القديم .
- فصل : في ذكر الصفات التي يثبتها للله أئمة السلف دون غيرهم من الخلف .
- فصل : في ذكر الخلاف في صحة إيمان المقلد في العقائد ، وفي جوازه وعدمه .

★ ★ ★

٣٢- أَوْلُ وَاجِبٌ عَلَى الْعَبْدِ

« مَغْرِفَةُ الْإِلَهِ » بِالْتَّشَدِيدِ

٣٣- يَأْنَهُ وَاحِدٌ لَا تَظِيرَ

لَهُ وَلَا شَبَهٌ وَلَا وَزِيرٌ

٣٤- « صِفَاتُهُ » كَـ « ذَاتِهِ » قَدِيمَةٌ

« أَسْمَاؤُهُ » ثَابِتَةٌ عَظِيمَةٌ

٣٢- تنبئه : قولهم : « إن أول واجب على المكلف هو النظر الصحيح المؤدي إلى معرفة الله » يُناقض أمرين : أولهما : أن الإقرار بمعرفة الله أمر مركوز في الفطر . وثانيهما : الأمر بعبادة الله أولاً .

أما الأمر الأول : وهو كون معرفة الله مركوزاً بالفطر ؛ فقد ذكر الشيخ محمد بن مانع طرقاً من الأدلة على ذلك في شرحه (٦٣ - ٥٧) فلتراجع .

وأما الأمر الثاني : فالذى عليه أهل السنة والجماعة ، أن أول واجب : هو الشهادتان ، كما حكى عنهم ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية حيث قال : « إن السلف والأئمة متلقون على أن أول ما يؤمر به العباد ؛ الشهادتان ، ومتلقون على أن من فعل ذلك قبل البلوغ ، لم يُؤمر بتتجديده ذلك عقب البلوغ » أهـ . « درء تعارض العقل والنقل » (٨ / ١١) .

٣٤- تنبئه : قال الشيخ عبد الله الباطين رحمه الله :

قوله (صفاته كذاته قديمة) :

« ظاهره أن الصفات كلها قديمة ، كما صرّح به في الشرح ؛ وهذا فيه تفصيل : فإن المعروف بين أهل السنة أن صفات الله تعالى قسمان :

١ - صفات ذاتية : كالحياة ، والعلم ، والقدرة ، والوجه ، واليدين ، ونحوها .

فهذه قديمة بلا ريب ، إذ أنها صفات لازمة لله تعالى .

٢ - صفات فعلية : وهي التي تتعلق بمشيئته وحكمته ، فإن اقتضت حكمته فعلها =

٣٥- لَكِنْهَا فِي الْحَقِّ تَوْقِيفِيَّةُ

لَنَا بِذَٰلِهِ وَفِيهِ

٣٦- لَهُ «الْحَيَاةُ» وَ«الْكَلَامُ» وَ«الْبَصَرُ»

«سَمْعٌ» «إِرَادَةٌ» وَ«عِلْمٌ» وَ«أَقْتَدَرُ»^[أ]

٣٧- بِـ «قُدْرَةٍ» [ب] تَعَلَّقْتُ بِمُمْكِنٍ

كَذَا «إِرَادَةٌ» فَعَيْ وَاسْتَبِنْ

٣٨- وَ«الْعِلْمُ» وَ«الْكَلَامُ» قَدْ تَعَلَّقاً

بِكُلِّ شَيْءٍ يَا خَلِيلِي مُطْلَقاً

= فَعَلَهَا ، وإن اقتضت حكمته أن لا يفعلها ؛ لم تكن ، وهذه مثل : الخلق ، والرزق

والإحياء ، والإيمانة والكلام ، والتزول ، والاستواء ، وغير ذلك من صفات فعله .

فهذا يكون قديم النوع أو الجنس ، وإن كانت آحاده توجد شيئاً فشيئاً وحياناً وأخر .

. ومن المعلوم أنه يوجد فرق بين صفة «الحياة والقدرة» مثلاً وبين صفة «الاستواء» .

- فإن الأول : لا شك أن الله موصوف به أولاً وأبداً جلًّا وعلاً .

- وأمّا الاستواء فلم يكن إلا بعد خلق العرش . وكذلك صفة «نزوله إلى السماء الدنيا» .

. وإن كانت الصفات الفعلية قديمة الجنس ، فلم يزل الله تبارك وتعالى فعالاً لما يريد

فتبه للفرق بينهما ، والله أعلم » اه .

٣٥- (تَوْقِيفِيَّةُ) بنص الشرع ، وَوَرُود السَّمْعُ بِهَا ، فَلَا يُطْلَقُ عَلَى اللَّهِ إِلَّا مَا أَطْلَقَهُ عَلَى

نَفْسِهِ ، أَوْ أَطْلَقَهُ عَلَيْهِ رَسُولُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ . (وَفِيَّ) عَالِيَّةٌ تُوفَّى بِالْمَقْصُودِ .

٣٧- (فَعَيْ) : أَمْرٌ ، مِنْ وَعَاهُ يَعْيِهِ ، بِمَعْنَى : احْفَظْهُ واجْمِعْهُ .

[أ] في ط : «الهندية» و «المدنى» : «سمع و علم إرادة و اقتدر» وما أثبته من «لوامع الأنوار» (١ / ١٣٠)

و «حاشية ابن قاسم على الدرة المضية» ص (١٢) .

[ب] في «حاشية ابن قاسم على السفارينية» ص (١٣) : «بقدرته» وما جاء في ط . «الهندية» و «المدنى» هو المواقف لما في «لوامع الأنوار» (١ / ١٣٠) وهو ما أثبته .

٣٩ - وَ « سَمْعَةُ » سُبْحَانَهُ كَ « الْبَصَرِ »

بِكُلِّ مَسْمُوعٍ وَ كُلِّ مُبْصَرٍ

فصل

في مبحث القرآن العظيم والكلام المنزل القديم

٤٠ - وَأَنَّ مَا[١] جَاءَ مَعَ « جَبْرِيلَ »

مِنْ مُخْكِمٍ « الْقُرْآنِ » وَالتَّنْزِيلَ

٤١ - « كَلَامُهُ » سُبْحَانَهُ قَدِيمٌ

أَغَيَى السَّوْرَى بِالنَّصْ يَا عَلِيمُ

٤٢ - وَلَيْسَ فِي طَوْقِ الْوَرَى مِنْ أَضَلِّهِ

أَنْ يَسْتَطِيعُوا « سُورَةً » مِنْ مُّثْلِهِ

٤١- تنبية : قوله : « كَلَامُهُ سُبْحَانَهُ قَدِيمٌ » يعني قديم النوع حادث الآحاد ، ومعنى قديم النوع : أن الله لم ينزل ولا ينزل متكلما ، ليس الكلام حادثا منه بعد أن لم يكن ، ومعنى حادث الآحاد : أن آحاد كلامه ، أي الكلام المعين المخصوص حادث ؛ لأنه متعلق بمشيئته ، متى شاء تكلم بما شاء كيف شاء .

وراجع : « شرح لغة الاعتقاد » لابن عثيمين ص (٧٤ - بتحقيقنا) .
(أغى) أي عجز .

(الورى) من الإنس والجهن
(بالنص) القرآني .

[أ] في « حاشية ابن قاسم على السفارينية » ص (١٤) : « وَأَنْ مَا قَدْ جَاءَ بِزِيادةٍ (قَدْ) .

نصل

في ذكر الصفات التي يثبتها لله أئمة السلف
دون غيرهم من الخلف

-٤٣- **وَلَيْسَ رَبُّنَا بِـ « جَوْهَرٍ » وَلَا**

«عَرْضٌ» وَلَا «جِسْمٌ» تَعَالَى ذُو الْعَلَا

٤- سُبْحَانَهُ قَدِ « اسْتَوَى » كَمَا وَرَدْ

مِنْ غَيْرِ كَيْفٍ قَدْ تَعَالَى أَنْ يُحَذِّ

٤٣- قال العلامة ابن سحمان رحمة الله :

«أعلم - وفقي الله وإياك للعلم النافع والعمل الصالح - أن لفظ «الجوهر» ، و «العرض» ، و «الجسم» ألفاظ مُبتدعة مخترعة ، لم يَرِدْ بِنفيها ولا إثباتها كتاب ، ولا سنة ، ولا قول صاحب ، ولا أحد من أئمة التابعين ولا من بعدهم من الأئمة المحدثين الذين يعتقد بقولهم في هذا الباب ، فإذا تحققت ذلك ؛ فهذه الألفاظ التي لم يَرِدْ نفيها ولا إثباتها ، لا تطلق حتى ينظر في مقصود قائلها ؛ فإن كان معنى صحيحا ؛ قُبِلَ ، لكن ينبغي التعبير عنه بالآلفاظ النصوص دون الآلفاظ الجملة إلا عند الحاجة ، مع قرائين تُبيّن المراد مثل أن يكون الخطاب مع من لا يتم المقصود معه إن لم يخاطب بها ونحو ذلك .

٤- مرادهم بقوله : « بلا حد » معناه ما ذكره شيخ الإسلام قدس الله روحه بقوله : بلا حد ولا صفة يبلغها واصف أو يحده أحد ، نفَى به إحاطة علم الخلق به وأن يُحدُّوه أو يصفُوه على ما هو عليه إلا بما أخبر به عن نفسه ليتبين أن عقول الخلق لا تحيط بصفاته كما قال الشافعي في خطبة الرسالة : الحمد لله الذي هو كما وصف به نفسه وفوق ما يصفه به خلقه . ولهذا قال أحمد : لا تدركه الأ بصار بحد ولا غاية فنفي أن يدرك له حد أو غاية وكذلك ما ذكره الإمام عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة =

٤٥- فَلَا يُحِيطُ عِلْمُنَا بِ « ذَاتِهِ »
 كَذَاكَ لَا يَنْفَكُ عَنْ « صِفَاتِهِ »

٤٦- فَكُلُّ مَا قَد[١] جَاءَ فِي الدَّلِيلِ
 فَشَابِثٌ مِنْ غَيْرِ مَا تَمْثِيلِ

٤٧- مِنْ « رَحْمَةٍ » وَنَحْوُهَا كَ « وَجْهِهِ »

وَ « يَدِهِ » وَكُلُّ مَا مِنْ نَهْجِهِ

٤٨- وَ « عَيْنِهِ » وَ « صِفَةُ التُّزُولِ »

وَ « خَلْقِهِ » فَأَخْذَرَ مِنَ النُّزُولِ

٤٩- فَسَائِرُ « الصِّفَاتِ » وَ « الْأَفْعَالِ »

قَدِيمَةُ لِلَّهِ ذِي الْجَلَالِ

= الماجشون حيث قال : وكيف يكون لصفة شيء منه حد أو متنه يعرفه عارف أو يحد قدره واصف ... إلى آخر كلامه .

فهذا ما ذكره أئمة السلف رضوان الله عليهم في معنى قولهم (بلا حد) وهو خلاف ما فهمه الشارح في معنى قولهم بلا حد فإنه قال : « وفيه الرد على من زعم أنه يلزم من كونه مستويًا على عرشه ؛ أن يحد تعالى الله عن ذلك إذ المحدود محدث ، والمحدث مفترض للخالق » وراجع : التعليق على « الكواكب الدرية » لابن مانع (١٠١ - ١٠٧) .

٤٧- (نَهْجِهِ) النهج : الطريق الواضح . أي : كل ما ورد من الأوصاف

٤٩- تبيه : قوله (فسائر الصفات والأفعال قديمة) :

في إطلاق هذا الكلام نظر !! فباعتبار قوله « الصفات » صحيح باعتبار قسمين من الصفات وهما الصفات الخبرية والصفات الذاتية . فكل منها قديم أزلي =

[أ] في ط : « المدنى » بدون « قد » وهي مشتبة في ط « الهندية » و « لوامع الأنوار » (١ / ٢١٣) و « حاشية ابن قاسم على السفارينية » ص (٤٦) .

٥٠- لِكِنْ بِلَا « كَيْفِ » وَلَا « تَمْثِيلٍ »

رَغْمًا لِأَهْلِ الرَّزْيْغِ وَالثَّغْطِيلِ

٥١- فَمُرْهَا كَمَا أَتَتْ فِي الذِّكْرِ

مِنْ غَيْرِ « تَأْوِيلٍ » وَغَيْرِ « فِكْرٍ »

= وأما الصفات الفعلية التي أشار إليها بقوله « والأفعال » فلا يطلق عليها أنها قديمة على سبيل الإجمال ، ولا أنها حادثة ، بل في ذلك تفصيل .

- باعتبار الجنس - جنس الأفعال - هي قديمة ؛ فإن الله لم يزل ولا يزال فعالاً ، لم يأت عليه وقت كان مُعطلًا عن الفعل .

- وباعتبار النوع والآحاد : ليست قديمة .

مثال النوع : استواء الله على العرش ، نوع من أنواع الفعل ، لا يمكن أن نقول إنه قد تم لأنه لم يكن إلا بعد خلق العرش ، وخلق العرش حادث فيلزم منه أن الاستواء حادث وأنه ليس بقديم .

- وباعتبار الآحاد : هناك ملايين ملايين خلق الله عز وجل لزيد وعمر وبكر مثلاً ، فهذا حادث لاشك خلقه حين خلقه . والأفعال كثيرة نوعها وجنسها ، فالكلام صفة فعل باعتبار آحاده ، وهو صفة ذات باعتبار أصله .

١٥- تقدم الكلام على قول المؤلف رحمه الله في آيات الصفات (أنها تقر كما جاءت) عند قوله : (فكل ما جاء من الآيات) .

وأما قوله (من غير تأويل وغير فكر) فينبغي أن يعرف أن التأويل يقع على ثلاثة معان : الأول : ما اشتهر عند كثير من المتأخرین ، وهو أنه صرف اللفظ عن ظاهره ، وهو صحيح إن كان بدليل وباطل إن كان بغير دليل .

والمعنى الثاني : أنه ما يؤول إليه الأمر ، ومنه قوله تعالى : ﴿ هُل ينظرون إِلَّا تَأْوِيلَهُ ﴾ قوله عن يوسف قال : ﴿ يَا أَبَتِ هَذَا تَأْوِيلُ رُؤْيَايَيْ مِنْ قَبْلِ ﴾ .

والمعنى الثالث : التفسير ، ومنه ما يقوله ابن جرير رحمه الله في مثل القول في =

٥٢ - وَيَسْتَحِيلُ «الجَهْلُ» وَ «العَجْزُ» كَمَا

قَدِ اسْتَحَالَ «الْمَوْتُ» حَقًّا وَ «الْعَمَى»

٥٣ - فَكُلُّ «نَفْصِ» قَدْ تَعَالَى اللَّهُ

عَنْهُ فَيَا بُشْرَى مِنْ وَالَّهِ

= تأويل قوله تعالى ، أي في تفسير قوله تعالى .

والمؤلف رحمه الله تعالى إن أراد بنفي التأويل المعنى الأول صحيح ، فإن أهل السنة لا يصررون نصوص الصفات عن معناها الظاهر منها بلا دليل .

* وأما إن أراد المعنى الثالث : وغير صحيح ، فإن أهل السنة ما زالوا يفسرون أسماء الله تعالى وَيَبْيَنُونَا أقسامها من غير تكيف ولا تمثيل وكم لهم من مصنف في شرح أسماء الله الحسنى وبيان معانيها دون كيفيتها .

* وأما إن أراد المعنى الثاني من التأويل ، وهو ما يؤول إليه الشيء فهذا فيه تفصيل : - فإن أراد نفي معرفة ما يؤول إليه من الكيفية ، صحيح ، فإن أحدهما لا يعلم كيفية صفات الباري .

- وإن أراد نفي معرفة ما تؤول إليه من المعنى وغير صحيح فإننا نعرف معانى أسماء الله وصفاته وإن كنا لا نحيط بذلك .

وأما قوله : (وغير فكر) فإنه قد صرخ في الشرح كما ترى ؟ بأن المراد : وغير فكر في معناها فإن أراد بالمعنى الكيفية - وهو بعيد - صحيح فإننا لن نفك في الكيفية ، لأن ذلك تفكير فيما لا سبيل إلى الوصول إليه ، فإن الشيء يستحيل معرفته إلا بمشاهدته أو مشاهدة نظيره أو خبر الصادق عنه ، وأما إن أراد بمعناها الوصف اللاقن بالله غير صحيح ، فإننا نفك في ذلك ونتأمله ونتبعد لله به .

والحاصل : أن التفكير في معانى أسماء الله وصفاته من غير كيف هو ما يعتقد أهل السنة كما هو معلوم ، طفت به كتبهم ، صغائرها وكبارها متونها وشروحها .

فصل

في ذكر الخلاف في صحة إيمان المقلد في العقائد وفي جوازه وعدمه

- . ٥٤- وَكُلُّ مَا يُطْلَبُ فِيهِ الْجَزْمُ
فَمَنْئُ « تَقْلِيدٍ » بِذَكَرِ حَثْمٍ
- ٥٥- لِأَنَّهُ لَا يُكْتَفَى بِالظَّنِّ
لِذِي الْحِجَابِ فِي قَوْلِ « أَهْلِ الْفَنِّ »
- ٥٦- وَقَبِيلَ يَكْفِي الْجَزْمُ « إِجْمَاعًا » بِمَا
يُطْلَبُ فِيهِ عِنْدَ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ
- ٥٧- فَالْجَازِمُونَ مِنْ عَوَامِ الْبَشَرِ
فَمُسْلِمُونَ عِنْدَ « أَهْلِ الْأَثَرِ »

○○○○

. ٥٤- (حَثْم) أي لازم .

. ٥٥- (لِذِي الْحِجَابِ) أي صاحب العقل والفتنة .

. ٥٦- (يُطْلَبُ فِيهِ عِنْدَ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ) من المخايلة ، والشافعية وغيرهم . وهذا القول هو الصحيح ، فإن الله أحال على سؤال أهل العلم في مسألة من مسائل الدين التي يجب فيها الجزم فقال : ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ وأيضاً : فإننا لو ألمزنا العامي بمنع التقليد والتزام الأخذ بالاجتهاد لألزم منه بما لا يطيق وقد قال تعالى ﴿لَا يَكْلُفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ . فالصواب المجزوم به أن ما يُطْلَبُ فيه الجزم يكفى فيه بالجزم سواء عن طريق الدليل أو عن طريق التقليد .

البَابُ بِالثَّانِي فِي الْأَفْعَالِ الْمُخْلُوْقَةِ

□ فصل : في الكلام على الرزق .

★ ★ ★

(*) قوله : (الأفعال المخلوقة) :
الأولى أن يقول : «الأشياء المخلوقة» ؛ لأن قوله : «في الأفعال المخلوقة» ثوِّهم
أن يكون المراد بذلك أفعال الله ، وأفعال الله ليست مخلوقة . فالملحق هو
المفعول ، وأما الفعل فهو صفة الله ، وصفات الله ليست بمخلوقه فالأشياء
المخلوقة ، كل الأشياء ، يعني كل ماعدا الخالق فهو مخلوق من الأعيان
والصفات والزمان والمكان وكل شيء ، فكل ما عدا الخالق فهو مخلوق
﴿الحمد لله رب العالمين﴾ فالرب غير مخلوق والعالم مخلوق .

- ٥٨- وَسَائِرُ الأَشْيَاءِ غَيْرُ الذَّاتِ
وَغَيْرُ مَا «الأشئاء» و «الصفات»
- ٥٩- مَخْلُوقَةٌ لِرَبِّنَا مِنَ الْعَدَمِ
وَضَلَّ مَنْ أَتَنَا عَلَيْهَا بِالْقِدْمِ
- ٦٠- وَرَبُّنَا يَخْلُقُ بِاِحْتِيَارٍ
مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ وَلَا اضْطِرَارٍ
- ٦١- لَكِنَّهُ لَا يَخْلُقُ الْخَلْقَ سَدَى
كَمَا أَتَى فِي النَّصْ فَاتَّبَعَ الْهُدَى
- ٦٢- أَفَعَالْنَا مَخْلُوقَةً لِلَّهِ
لَكِنَّهَا كَسْبٌ لَنَا يَا لَاهِي
- ٦٣- وَكُلُّ[١] مَا يَفْعَلُهُ الْعِبَادُ
مِنْ طَاغِيَةٍ أَوْ ضِدُّهَا مُرَادٌ
- ٦٤- لِرَبِّنَا مِنْ غَيْرِ مَا اضْطِرَارٍ
مِنْهُ لَنَا فَأَفَهَمُ وَلَا تُمَارِ

- ٥٩- تنبية : قوله (ضل من أثني عليها بالقدم) : إن أراد من أثني عليها بال النوع ، فليس بصحيف ، وإن أراد من أثني عليها بالشخص بالعين ، فهذا صحيح ما من شيء من المخلوقات يكون قدیما ، ليس له أول أبدا . من « شرح ابن عثيمین للسفارینیة » .
- ٦٤- (فَأَفَهَمُ) فهم إذعان وتحقيق . (وَلَا تُمَارِ) في علمك ، بل كُن مع الحق حيث كان . و « المُتَارَة » المجادلة على مذهب الشك والريبة .

[١] في « حاشية ابن قاسم على السفارینیة » ص (٢١) : « فَكُلُّ » .

٦٥- وجَازَ لِلْمَوْلَى يُعَذَّبُ الْوَرَى

مِنْ غَيْرِ مَا ذَنِبَ وَلَا جُزْمٌ حَرَى

٦٦- فَكُلُّ مَا مِنْهُ تَعَالَى يَجْعَلُ

لِأَنَّهُ عَنْ فِعْلِهِ لَا يُسْأَلُ

٦٥- تبيه : قوله (وجَازَ لِلْمَوْلَى يُعَذَّبُ الْوَرَى من غير ما ذنب ولا جرم حرى)

* قال الشيخ عبد الرحمن بن قاسم رحمه الله : « ليس هذا من قول السلف ولا من الشاء على الله ، والتصوّص النافع للظلم ثبت العدل في الجزاء ، وأنه لا يبخس عاملًا عمله ، كتب على نفسه الرحمة وحريم الظلم على نفسه ؛ وقال : ﴿أَفَتَجْعَلُ الْمُسْلِمِينَ كَالْمُجْرِمِينَ * مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾ ويجب تنزيهه عن الظلم كما نزه نفسه عنه ، وعلوم بالضرورة أن الله حكم عدل يضع الأشياء في مواضعها ، وإن كان وضعها في غير مواضعها غير ممتنع لذاته ؛ لكنه لا يفعله ؛ لأنّه لا يريده ، بل يكرهه ويغضبه . قال شيخ الإسلام ابن تيمية : ليس من أهل السنة من يقول : إن الله يعذب نبياً ولا مطيناً ولا من يقول إن الله يشيب إبليس وفرعون بل ولا يتّيب عاصيَا على معصيته . وهو سبحانه القائم على كل نفس بما كسبت مجازي المحسن بإحسانه والمسيء بإساءته ، الصادق الذي لا يخلف الميعاد ، العدل الذي لا يجور ، ولا يظلم ولا يخاف عباده منه ظلماً ، باتفاق جميع الكتب والرسل » .

* وفي تعليق كأنه من كلام الشيخ عبد الله البابطين رحمه الله ما لفظه : لو ترك ذلك لكان أولى ؛ لأن ذلك مخالف لما عليه محققوا أهل السنة ، ولما دلت عليه ظواهر الكتاب والسنة ، موافق لما عليه الأشعرية ؛ من أن لله سبحانه أن يعذب المطين ، ويّتّيب العاصي وأن ذلك بالنسبة إليه سواء » اه .

٦٦- (يَجْعَلُ) أي يحسن ، فكل ما يصادر عنه تعالى من الأمر والخلق بالنسبة إليه حسنٌ جميل حتى إثابة العاصي ، وعقوبة المطين .

- ٦٧- فَإِن يُثْبَتْ فَإِنَّهُ مِنْ فَضْلِهِ
وَإِن يُعَذَّبْ فَإِمْحَضْ عَذْلِهِ
- ٦٨- فَلَمْ يَجِدْ عَلَيْهِ فِعْلُ الْأَصْلَحِ
وَلَا الصَّلَاحُ وَيَنْعَ مَنْ لَمْ يُفْلِحْ
- ٦٩- فَكُلُّ مَنْ شَاءَ هُدَاهُ يَهْتَدِي
وَإِن يُرِدْ ضَلَالًا عَبْدٌ يَغْتَدِي

- ٦٨- تنبية : قوله : (فلم يجب عليه فعل الأصلح .. إلخ) :
هذه المسألة فيها نزاع طويل بين أهل السنة وأهل الاعتزال .
- فالمعتزلة يرون : أن الله يجب عليه أن يفعل الأصلح والصلاح .
- وأهل السنة يقولون : لا يجب . وال الصحيح التفصيل : وهو أن نقول : إن الله تعالى يفعل ما كان من مقتضى كماله . ولكن الميزان في الأصلح أو عدمه ليست عقّولنا كما تقوله المعتزلة ، ولكنه الواقع الذي يتبيّن به أن هذا الفعل الذي أجراه الله عز وجل هو الأصلح » .
- ٦٩- فائدة مهمة : قوله : (فكل من شاء الله هداه يهتدى) : قال الشيخ عبد الرحمن بن قاسم : « أي فكل من شاء الله هداه من خلقه يهتدى إلى الصراط المستقيم . والمراد هنا الهدایة الخاصة ، وهي هداية التوفيق والإلهام المستلزمة للإهتداء . وأما الهدایة العامة : كقوله ﴿أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ ثُمَّ هَدَى﴾ ؛ فإنها لا تستلزم الإهتداء التام ، وكذلك هداية البيان العام كقوله ﴿ حَتَّى يَبْيَنَ لَهُمْ مَا يَتَقَوَّنُونَ﴾ لا تستلزم الإهتداء التام . وكذلك الهدى بالبيان والدلالة ، إن لم يقرن به هدى آخر بعده ؛ لم يحصل به الإهتداء الذي هو التوفيق والإلهام كقوله : ﴿فَإِنَّمَا ثُمُودُ فَهَدِينَا لَهُمْ فَاسْتَحْجِبُوا عَمَّى عَلَى الْهَدَى﴾ . وهو سبحانه ما عدل عن موجب العدل والإحسان في هداية من هدى وإضلal من ضل ، فلم يطرد عن بايه من يليق به التقرير ، بل طرد من لا يليق به إلا الطرد والإبعاد » اه .

فصل

في الكلام على الرزق

- ٧٠ - وَالرِّزْقُ مَا يَنْفَعُ مِنْ حَلَالٍ
أَوْ ضَدِّهِ فَمُحْلٌ عَنِ الْخَالِ
- ٧١ - لِإِنَّهُ رَازِقُ كُلِّ الْخَلْقِ
وَلَيْسَ مَخْلُوقٌ بِغَيْرِ رِزْقٍ
- ٧٢ - وَمَنْ يَمْتُ بِيَقْتِلِهِ مِنَ الْبَشَرِ
أَوْ غَيْرِهِ فِي « الْقُضَاءِ وَالْقُدْرِ »
- ٧٣ - وَلَمْ يَفْتُ مِنْ « رِزْقِهِ » وَلَا « الْأَجْلُ »
شَيْءٌ فَدَعْ أَهْلَ الضَّلَالِ وَالْخَطْلِ

٧٠- فائدة مهمة : قوله : (والرزق ما ينفع من حلال .. إلخ) :

قال شيخ الإسلام ابن تيمية : « والرزق يُرَادُ به شيئاً : أحدهما : ما يتتفع به العبد والثاني : ما يملكه العبد . فهذا الثاني هو المذكور في قوله ﴿ وَمَا رَزَقْنَاهُمْ يَنْفَقُونَ ﴾ . وقوله ﴿ وَأَنْفَقُوا مَا رَزَقْنَاكُمْ ﴾ وهذا هو الحلال الذي ملكه الله إِلَيْاه .

وأما الأول : فهو المذكور في قوله : ﴿ وَمَا مِنْ دَابَةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا ﴾ وقوله ﴿ إِنَّ نَفْسًا لَنْ تَمُوتْ حَتَّى تَسْتَكْمِلْ رِزْقُهَا ﴾ ونحو ذلك .

والعبد قد يأكل الحلال والحرام فهو رزق بهذا الاعتبار ؛ لا بالاعتبار الثاني ، وما اكتسبه ولم يتتفع به هو رزق بالاعتبار الثاني دون الأول ، فإن هذا في الحقيقة مال وارثه لا ماله والله أعلم » اه . « مجموع الفتاوى » (٨ / ٥٤١) .
(فَمُحْلٌ) أي زل (عن الْخَالِ) أي الخطأ .

البَابُ التَّالِثُ

فِي الْحُكُمَ وَالْكَلَامِ عَلَى الْإِيمَانِ وَمُتَعَلِّقَاتِ ذَلِكَ

- فصل : في الكلام على القضاء والقدر .
- فصل : في الكلام على الذنوب ومتعلقاتها .
- فصل : في ذكر من قيل بعدم قبول إسلامه من طوائف الملحدين .
- فصل : في الكلام على الإيمان .

★ ★ ★

٧٤- وَوَاجِبٌ عَلَى الْعِبَادِ طُرِّا
أَنْ يَغْبُثُوا طَاعَةً وَبِرًا
٧٥- وَيَفْعَلُوا الْفِعْلَ الَّذِي بِهِ أَمْرَ
حَثْمًا وَيَشْرُكُوا الَّذِي عَنْهُ زَجْرٌ

فصل

في الكلام على القضاء والقدر

٧٦- وَكُلُّ مَا قَدِرَ أَوْ قَضَاهُ
فَوَاقِعٌ حَثْمًا كَمَا قَضَاهُ
٧٧- وَلَيْسَ وَاجِبًا^[أ] عَلَى الْعَبْدِ « الرِّضا »
بِكُلِّ مَقْضِيٍّ وَلَكِنْ بِالْقَضَا
٧٨- لِأَنَّهُ مِنْ فِعْلِهِ تَعَالَى
وَذَاكَ مِنْ فِعْلِ الَّذِي تَقَالَى

- ٧٤- (طُرِّا) أي جميماً .
 ٧٥- (حَثْمًا) أي لزوماً . (زَجْر) أي منع .
 ٧٨- (وَذَاكَ) أي المقضي المبغوض لله ولرسوله من العاصي والظلم لا يرضى به العبد ؛
 لأنَّه (من فعل) الشخص (الَّذِي تَقَالَى) تفاعل من قلبه كرمَة رفضه وأبغضه .
 أي من فعل الذي أتى بما يغضبه الله بإتيانه به من العاصي والظلم ، فهذا لا يشونغ
 الرِّضى به .

[أ] في ط : « الهندية » و « المدني » وأيضاً « لوامع الأنوار » (١ / ٢٥٩) : « واجب » ، والتوصيب من « حاشية ابن قاسم على السفارينية » ص (٢٦) .

فصل

في الكلام على الذنوب ومتعلقاتها

- ٧٩- وَيَقْسِنُ الْمُذَنِبُ بِـ «الكَبِيرَةِ»
كَذَا إِذَا أَصَرَّ بِـ «الصَّغِيرَةِ»
- ٨٠- لَا يَخْرُجُ الْمَرْءُ مِنْ «الإِيمَانِ»
بِـ «مُؤْبَقَاتِ الذَّنْبِ» وَ «الْعَصْبَيَانِ»
- ٨١- وَوَاجَتْ عَلَيْهِ أَنْ يَشْوَبَا
مِنْ كُلِّ مَا جَرَّ عَلَيْهِ حُوَبَا
- ٨٢- وَيَقْبَلُ الْمَؤْلَى بِمَحْضِ الْفَضْلِ
مِنْ غَيْرِ عَبْدٍ كَافِرٍ مُنْفَصِلٍ
- ٨٣- مَا لَمْ يَثْبُتْ مِنْ «كُفْرِهِ» بِضِدِّهِ
فَيَرْتَجِعُ عَنْ «شَرِّكِهِ» وَصَدِّهِ
-
- ٨٠- (مُؤْبَقَاتِ الذَّنْبِ) أي : المُهْلِكَات ، جمع موبقة . سميت الحりمة الكبيرة ؛ لأنَّه سبب لإهلاك مرتکبها في الدنيا بما يترتب عليها من العقاب وفي الآخرة من العذاب .
- ٨١- (حُوَبَا) أي إثما .
- ٨٢- (بِمَحْضِ الْفَضْلِ) أي خالص الكرم .

تنبيه : قوله : (من غير عبد كافر منفصل) :

فيه نظر ؛ لأنَّه قال «ما لم يتبع» ، وكلامنا في التوبة ، فإذا تاب تاب الله عليه ، ولو كان كافراً أما إذا مات على المعصية ، وهي غير كفر ، فهذه هي التي تكون تحت المشيئة إن شاء الله عَفَّرَ له ، وإن شاء عاقبه .

- ٨٤- وَمَنْ يَكُنْ وَلَمْ يَثْبُتْ مِنَ الْخَطَا
فَأَئْمَرْهُ مُفَوِّضٌ لِذِي الْعَطَا
- ٨٥- فَإِنْ يَشَاءْ يَعْفُو وَإِنْ شَاءَ اتْتَقِمْ
وَإِنْ يَشَاءْ أَغْطِي وَأَجْزَلَ النُّعْمَ

فصل

﴿في ذكر من قيل بعدم قبول إسلامه من طوائف الملحدين﴾

- ٨٦- وَقِيلَ فِي « الدُّرُوزِ » وَ « الزُّنَادِقَةِ »
وَسَائِرِ « الطَّوَافِيفِ الْمُنَافِقَةِ »
- ٨٧- وَكُلُّ « دَاعِ لِابْتِدَاعِ » يُقْتَلُ
كَمَنْ تَكَرَّرَ نَكْثَهُ لَا يُقْبَلُ
- ٨٨- لِأَنَّهُ لَمْ يَبْدُ مِنْ إِيمَانِهِ
إِلَّا الَّذِي أَذَاعَ مِنْ لِسَانِهِ
- ٨٩- كَ « مُلْحِدٍ » وَ « سَاحِرَةً »
وَهُمْ عَلَى نِيَاتِهِمْ فِي الْآخِرَةِ

- ٨٤- قوله : (ولم يثبت من الخطأ) : أي : من غير الشرك ، فإن الشرك لا يغفره الله ولليل هذا قول الله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرِكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ مِنْ يَشَاءُ ﴾ وهذه الآية قاضية على كل ذنب ماعدا الشرك .
- ٨٥- (وأَجْزَلَ) أي أكثر .
- ٨٧- (تَكَرَّرَ نَكْثَهُ) أي : نقضه للإسلام بأن تكررت ردته .

- ٩٠- قُلْتُ وَإِنْ دَلَّتْ دَلَائِلُ الْهُدَى
كَمَا جَرَى «الْعَيْلَبُونِي» اهْتَدَى
- ٩١- فَإِنَّهُ أَذَاعَ مِنْ أَسْنَارِهِمْ
مَا كَانَ فِيهِ الْهَثُكُ عنْ أَسْنَارِهِمْ
- ٩٢- وَكَانَ لِلَّدِينِ الْقَوْمِ نَاصِرًا
فَصَارَ مِنَ الْبَاطِنَةِ وَظَاهِرًا
- ٩٣- فَكُلْ «زِندِيقٌ» وَكُلْ «مَارِقٌ»
وَ «جَاحِدٌ» وَ «مُلِحِيدٌ مُنَافِقٌ»
- ٩٤- إِذَا اسْتَبَانَ تُضْحُمُ لِلَّدِينِ
فَإِنَّهُ يُقَبَّلُ عَنْ يَقِينٍ

- ٩٠- (كَمَا جَرَى لـ) حسن (الْعَيْلَبُونِي) نسبة إلى «عيلبون» بلدة بالشام كانت لطائفه من «الدروز» مسكتاً لهم ، كتاب من إلحاده حيث إنه كان درزيًا و (اهتدى) وأنقذه الله من الضلال .
- وكان «الْعَيْلَبُونِي» شاعرًا لبيتاً أخذ عن علماء «مصر» و«دمشق» و«جاور بها» ، ثم ارتحل إلى «عكا» ، ومات بها سنة «ألف وخمس وثمانين» رحمه الله تعالى .
- راجع ترجمته : في «خلاصة الأثر» (٢ / ٧٩ ، ٨٠ ، ٣ / ٣٦٦ - ٣٦٩)
- ٩١- (الْهَثُكُ) أي الكشف (عَنْ أَسْنَارِهِمْ) التي كانوا يكتومونها من الوقوع على المحaram ، كالبنات ، والأخوات ، وأكل الخنزير ، ورفض العبادات وإنكار الشرائع ، واعتقادهم أن كل ما حرمته الشريعة فهو مباح لهم .
- ٩٤- (اسْتَبَانَ) أي بان وظهر صحة إيمانه .

فصل

في الكلام على الإيمان

- ٩٥- إِيمَانُنَا « قَوْلٌ » وَ « قَضْدٌ » وَ « عَمَلٌ »
 تَزِيدُهُ « التَّقْوَىٰ » وَ يَنْقُصُ بِالْزَّلَلِ
- ٩٦- وَنَحْنُ فِي « إِيمَانِنَا » نَسْتَشْتِي
 مِنْ غَيْرِ شَكٍ فَاسْتَمِعْ وَ اسْتَبِنْ
- ٩٧- نَتَابُعُ الْأَخْيَارَ مِنْ « أَهْلِ الْأَثْرِ »
 وَنَقْتَفِي « الْأَثَارَ » لَا أَهْلُ الْأَشْرِ
- ٩٨- وَلَا تَقْلِيلُ إِيمَانَنَا مَخْلُوقٌ
 وَلَا قَدِيمٌ هَكَذَا مَطْلُوقٌ
- ٩٩- فَإِنَّهُ يَشْمَلُ لِلصَّلَاةِ
 وَنَحْوِهَا مِنْ سَائِرِ الطَّاغَاتِ
- ١٠٠- فَفَعَلْنَا نَحْوَ « الرُّكُوعَ » مُحَدَّثٌ
 وَكُلُّ « قُرْآنٍ » قَدِيمٌ فَابْحَثُوا

- ٩٦- (نَسْتَشْتِي) فيقول أحدهنا : أنا مؤمن إن شاء الله (منْ غَيْرِ شَكٍ) منا في ذلك
 (وَاسْتَبِنْ) بسكنون الباء لإقامة الوزن - أي اطلب بيانه بأدله النقلية والعقلية المفصلة
 في ذلك . وراجع في ذلك : « كتاب الإيمان » لشيخ الإسلام ابن تيمية .
- ٩٧- (لا) نتابع (أَهْلُ الْأَشْرِ) أي البطر ، من كل متحذلق من « الجهمية »
 و« المرجئة » ، و« الكرامية » وسائل المبتدةعة .

١٠١ - وَوَكِلَ اللَّهُ مِنْ « الْكِرَامِ »
 « أَثَنَيْنِ » حَافِظَيْنِ لِلْأَمْ

١٠٢ - فَيَكْتُبَانِ كُلَّ أَفْعَالِ الْوَرَى
 كَمَا أَتَى فِي النَّصِّ^[أ] مِنْ غَيْرِ امْتِرَا

٠٠٠

[أ] في ط : « الهندية » و « المدنى » : « بالنص » ، وما أثبته من « لوامع الأنوار » (١ / ٤٤٦) و « حاشية ابن قاسم على السفارينية » ص (٣٢) .

الباب الرابع

في ذكر التماعيات

- فصل : في ذكر الروح والكلام عليها .
- فصل : في أشراط الساعة وعلاماتها الدالة على اقترابها ومجيئها .
- فصل : في أمر المعاد .
- فصل : في الكلام على الجنة والنار .

★ ★ ★

١٠٣ - وَكُلُّ مَا صَحَّ مِنَ الْأَخْبَارِ
أَوْ جَاءَ فِي التَّنْزِيلِ وَالآثَارِ

١٠٤ - مِنْ فِتْنَةِ « الْبَرَزَخِ » وَ « الْقُبُورِ »
وَمَا أَتَى فِي ذَٰلِكَ مِنَ الْأَمْوَارِ

فصل

في ذكر الرُّوح والكلام عليها

١٠٥ - وَأَنَّ « أَزْوَاجَ الْوَرَىٰ » لَمْ تُغَدِّمْ
مَعَ كَوْنِهَا مَخْلُوقَةً فَاشْتَفَهُمْ

١٠٦ - فَكُلُّ مَا عَنْ سَيِّدِ الْخَلْقِ وَرَدَ
مِنْ أَمْرِ هَذَا الْبَابِ حَقٌّ لَا يُرَدُّ

فصل

في أشراط الساعة وعلاماتها الدالة على اقترابها ومجينها

١٠٧ - وَمَا أَتَى فِي النَّصِّ مِنْ « أَشْرَاطٍ »
فَكُلُّهُ^[أ] حَقٌّ بِلَا شِطَاطٍ

- ١٠٥ - (لم تُغَدِّمْ) بموت الأبدان التي كانت فيها .
- ١٠٧ - (من أشرطة) جمع شرط ، وهي أمارات الساعة وعلاماتها .
- (بِلَا شِطَاطٍ) كسحاب وكتاب ، أي : من غير بعد .

[أ] قال السفاريني : « في نسخة : فكلها » : « لوازم الأنوار » (٢ / ٧٠) .

- ١٠٨- منها الإمام الخاتم الفصيح
«محمد المهدى» و «المسيح»
- ١٠٩- وأنه يقتل «للدجال»
- ١١٠- وأمر «يا جوج وما جوج» أثبت
فإنه^[أ] حق ك «هدم الكعبة»
- ١١١- وأن منها «آية الدخان»
وأنه يذهب بـ «القرآن»
- ١١٢- «طلوع شمس الأفق». من ذبور
ك «ذات أجياد» على المشهور
- ١١٣- وأخر الآيات «حشر النار»
كما أتى في محكم الأخبار
- ١١٤- فكلها صحت بها الأخبار
وسيطرت آثارها الأخيرة

١٠٩- (باب لد) بضم اللام ، قال ياقوت : « هي قرية قرب بيت المقدس من نواحي فلسطين يتباهى يدرك « عيسى بن مريم » الدجال فيقتله ». « لد » : مدينة على بعد ٢٠ كيلو متراً من تل أبيب و ٤٠ كيلو متراً عن القدس وتقع قريباً منها مدينة الرملة .

١١٢- (من ذبور) - بفتح الدال المهملة - جهة المغرب ؛ لأنها تدار بباب الكعبة .
(كذات أجياد) وذات : بمعنى صاحبة ، وأجياد : أرض بـ « مكة » أو جبل بها .
ويقال فيه : جياد ، بلا همزة . وهي الدابة التي تخرج منه .

[أ] في « حاشية ابن قاسم على السفارينية » ص (٣٦) : « وأنه » .

فصل

في أمر العاد

- ١١٥ - واجزِم بِأَمْرِ « الْبَعْثِ وَالنُّشُورِ »
وَ « الْحَسْرِ » جَزْمًا بَعْدَ « نَفْخِ الصُّورِ »
- ١١٦ - كَذَا وَقْفُ الْخَلْقِ « لِلْحِسَابِ »
وَ « الصُّحْفِ » وَ « الْمِيزَانِ » لِلثَّوَابِ
- ١١٧ - كَذَا « الصِّرَاطُ » ثُمَّ حَوْضُ الْمُضْطَفَى
فِيهَا هَنَا لِمَنْ بِهِ نَالَ الشُّفَا
- ١١٨ - عَنْهُ يُذَادُ الْمُفْتَرِي كَمَا وَرَدَ
وَمَنْ نَحَا^[١] شَبِيلَ السَّلَامَةِ لَمْ يُرْدَ
- ١١٩ - فَكُنْ مُطِيعًا وَاقْفُ أَهْلَ الطَّاعَةِ
فِي « الْحَوْضِ » وَ « الْكَوْنِرِ » وَ « الشَّفَاعَةِ »
- ١٢٠ - فِإِنَّهَا ثَابَتَةً لِلْمُضْطَفَى
كَغَيْرِهِ مِنْ كُلِّ أَرْبَابِ الْوَفَا
- ١٢١ - مِنْ عَالِمِ كَالرُّشْلِ وَالْأَبْرَارِ
سِوَى الْتِي خُصِّتْ بِذِي الْأَنْوَارِ
- ١١٨ - (نَحَا) أي قصد (شَبِيل) جمع سبيل ، وهو الطريق .
- ١١٩ - (وَاقْفُ) أي اتبع .

[١] في « حاشية ابن قاسم على السفارينية » ص (٤٠) : (نحو) .

فصل

في الكلام على الجنة والنار

- ١٢٢ - وَكُلُّ « إِنْسَانٍ » وَكُلُّ « جَهَنَّمَ »
فِي دَارِ « نَارٍ » أَوْ نَعِيمٍ « جَنَّةً »
- ١٢٣ - هُمَا مَصِيرُ الْخَلْقِ مِنْ كُلِّ الْوَرَى
فَالنَّارُ دَارٌ مَنْ تَعَدَّى وَفَشَرَى
- ١٢٤ - وَمَنْ عَصَى بِذَنْبِهِ لَمْ يُخْلَدِ
وَإِنْ دَخَلَهَا يَا بَوَارَ الْمُغَتَدِي
- ١٢٥ - وَ « جَهَنَّمُ النَّعِيمُ » لِلأَبْرَارِ
مَضْوِئَةٌ عَنْ سَائِرِ الْكُفَّارِ
- ١٢٦ - واجزِمْ بِأَنَّ « النَّارَ » كَ « الْجَنَّةَ » فِي
وَجْهِ وَدَهَا وَأَنَّهَا لَمْ تُثْلِفِ
- ١٢٧ - فَنَسْأَلُ اللَّهَ « النَّعِيمَ » وَ « النَّظَرُ »
لِرَبِّنَا مِنْ غَيْرِ مَا شَيْنَ غَبَرَ

١٢٢ - (وَكُلُّ جَهَنَّمَ) بكسر الجيم وتشديد التون المفتوحة - طائفة الجن .

١٢٤ - (يَا بَوَارَ الْمُغَتَدِي) أي يا هلاكه .

١٢٥ - (مَضْوِئَةٌ) أي محفوظة .

١٢٦ - (لَمْ تُثْلِفِ) أي ولن تتلف وتبيد .

١٢٧ - (مِنْ غَيْرِ مَا شَيْنَ) ما ، زائدة لتأكيد النفي . والشين : ضد الزين . والمراد به العذاب (غَبَر) أي ذهب والمراد سبق ، يعني من غير سابق عذاب ومناقشة حساب .

١٢٨ - فِإِنَّهُ يُنْظَرُ بِالْأَبْصَارِ

كَمَا أَتَى فِي النُّصُّ وَالْأَخْبَارِ

١٢٩ - لِأَنَّهُ سُبْحَانَهُ لَمْ يُحْجِبْ

إِلَّا عَنِ « الْكَافِرِ » وَ « الْمَكْذُوبِ »

٠٠٠

البَابُ الْخَامِسُ

فِي ذِكْرِ النُّبُوَّةِ

- فصل : في بعض خصائص النبي الكريم نبينا محمد ﷺ .
- فصل : في التنبية على بعض معجزاته ﷺ .
- فصل : في ذكر فضيلة نبينا محمد ﷺ وأولي العزم وغيرهم من الأنبياء والمرسلين .
- فصل : فيما يجب للأنبياء وما يجوز عليهم وما يستحيل في حقهم .
- فصل : في الصحابة الكرام رضي الله عنهم .
- فصل : في ذكر الصحابة الكرام وبيان مزاياهم على غيرهم والتعريف بما يجب لهم من الحبة والتجليل وتقبیح من آذائهم .
- فصل : في ذكر كرامات الأولياء وإثباتها .
- فصل : في المفاصلة بين البشر والملائكة .

★ ★ ★

- ١٣٠ - وَمِنْ عَظِيمِ مِنَّةِ « السَّلَامِ »
 وَلُطْفِهِ بِسَائِرِ الْأَيَامِ
- ١٣١ - أَنْ أَرْشَدَ الْخَلْقَ إِلَى الْوَصْوَلِ
 مُبَيِّنًا لِلْحَقِّ بِـ « الرَّسُولِ »
- ١٣٢ - وَشَرْطٌ مِنْ أَكْرَمِ بِـ « النُّبُوَّةِ »
 « حُرْيَّةٌ » « ذُكُورَةٌ » كـ « قُوَّةٌ »
- ١٣٣ - وَلَا تَنَالُ رُثْبَةً « النُّبُوَّةِ »
 بـ « الْكَسْبِ » وـ « التَّهْذِيبِ » وـ « الْفُقُوَّةِ »
- ١٣٤ - لِكِنَّهَا فَضْلٌ مِنَ الْمَرْوَى الْأَجَلِ
 لِمَنْ يَشَاءُ مِنْ خَلْقِهِ إِلَى الْأَجَلِ
- ١٣٥ - وَلَمْ تَرُلْ فِيمَا مَضَى الْأَيَّامَ
 مِنْ فَضْلِهِ تَأْتِي لِمَنْ يَشَاءُ
- ١٣٦ - حَتَّى أَتَى بِـ « الْخَاتَمِ » الَّذِي خَتَمَ
 بِهِ وَأَعْلَانَ عَلَى كُلِّ الْأُمَمِ

- ١٣٠ - (منة) الملة ، مأخوذة من المن ، وهو الإحسان إلى من لا يستحبه ، ولا يطلب
 الجزاء عليه ، ومن أسمائه تعالى : « المنان » .
- ١٣٣ - (ولَا تَنَالُ) - بضم أوله - أي لم تعط (رثبة) نائب الفاعل ، والرتبة والمرتبة :
 المنزلة (بالكسب) والجد والاجتهاد وتتكلف أنواع العبادات ، وتهذيب النفوس .
 (الفقرة) التي هي كرم النفس وتخلصها من الأوصاف المذمومة إلى الأوصاف
 المدوحة .

فصل

في بعض خصائص النبي الكريم نبينا محمد ﷺ

- ١٣٧ - وَخَصَّهُ بِذَكَرِ الْمَقَامِ
وَبَعْثَيْهِ لِسَائِرِ الْأَنَامِ
- ١٣٨ - وَ «مَعْجِزِ الْقُرْآنِ» كَ «المِعْرَاجِ»
حَقًّا بِلَا مَيْنَ وَلَا اغْوِجاجِ
- ١٣٩ - فَكُمْ حَبَّاهُ رَبُّهُ وَفَضَّلَهُ
وَخَصَّهُ سُبْحَانَهُ وَخَوَّلَهُ

فصل

في التنبيه على بعض معجزاته ﷺ

- ١٤٠ - وَ «مَعْجِزَاتِ» خَاتَمِ الْأَنْبِيَاءِ^[١]
كَثِيرَةٌ تَجُلُّ عَنْ إِخْصَائِي
- ١٤١ - مِنْهَا «كَلَامُ اللَّهِ» مَعْجِزُ الْوَرَى
كَذَا «إِنْسِقَاقُ الْبَدْرِ» مِنْ غَيْرِ امْتِرَا

١٣٨ - (بِلَا مَيْنَ) أي بلا كذب ولا ريب .

١٣٩ - (فَكُمْ حَبَّاهُ) أي أعطاه . والحباء : العطاء .

(وَخَوَّلَهُ) أي ملكه . والمعنى : أنه سبحانه خَصَّ نبيه بخصائص كثيرة .

[١] في : «لِوَامِعِ الْأَنُورَ» (٢ / ٢٩٠) وكذا في «حاشية ابن قاسم على السفارينية» ص (٤٧) : «الأناء» .

فصل

في ذكر فضيلة نبينا محمد ﷺ وأولى العزم
وغيرهم من الأنبياء والمرسلين

- ١٤٢ - وَأَفْضَلُ الْعَالَمِ مِنْ غَيْرِ امْتِرَا
نَبِيًّا مَبْعُوثًا فِي « أُمّ الْقُرَى »
- ١٤٣ - وَبَعْدَهُ الْأَفْضَلُ « أَهْلُ الْعَزْمِ »
فَ« الرَّسُولُ » ثُمَّ « الْأَئِمَّا » يَالْحَزَمِ

فصل

فيما يجب للأنبياء ، وما يجوز عليهم
وما يستحيل في حقهم

- ١٤٤ - وَأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ سَلِيمٌ
مِنْ كُلِّ مَا نَقْصَنَ وَمِنْ « كُفْرٍ » عَصِيمٌ
- ١٤٥ - كَذَاكَ مِنْ « إِفْلِكٍ » وَمِنْ « خِيَانَةً »
لِوَصْفِهِمْ بِ« الصَّدْقِ » وَ« الْأَمَانَةِ »
- ١٤٦ - وَجَائِزٌ فِي حَقٍّ كُلُّ الرُّسُلِ
« النَّوْمُ » وَ« النَّكَاثُ » مِثْلُ « الْأَكْلِ »

١٤٢ - (مِنْ غَيْرِ امْتِرَا) أَيْ شَكٌ لِوُرُودِهِ بِالنَّصْ .

فصل

في الصحابة الكرام رضي الله عنهم

٤٧ - وَلَيْسَ فِي الْأُمَّةِ بِالْتَّحْقِيقِ
فِي الْفَضْلِ وَالْمَعْرُوفِ كَـ «الصَّدِيقِ»

٤٨ - وَبَعْدَهُ «الْفَارُوقُ» مِنْ غَيْرِ افْتِرَا

وَبَعْدَهُ «عُثْمَانُ» فَاتَّرَكَ الْمِرَا

٤٩ - وَبَعْدَ فَالْفَضْلِ حَقِيقًا فَاسْمَعْ
نِظَامِي هَذَا^[١] «لِلْبَطِينِ الْأَنْزَعِ»

٥٠ - مَجْدُلُ الْأَبْطَالِ مَاضِيَ الْعَزْمِ
مُفَرِّجُ الْأُؤْجَالِ وَافِيَ الْحَزْمِ

٥١ - وَافِيَ النَّدَى مُبَدِّيَ الْهَدَى مُزَدِّيَ الْعِدَا
مُبَجلِي الصَّدَى يَا وَئِلَّ مَنْ فِيهِ اغْتَدَى

٤٨ - (منْ غَيْرِ افْتِرَا) أي كذب . (فَأَنْزَكَ الْمِرَا) في الجدال والشك في فضيلته .

٤٩ - (الْبَطِينِ) أي عظيم البطن (الْأَنْزَعِ) أي المخيسر شعر رأسه مما فوق الجبين الإمام الهمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب .

٥٠ - (مَاضِيَ الْعَزْمِ) إشارة إلى شدة قوته ، والماضي من مضى في الأمر مضاء نفذ ومضى السيف ، أي قطع . والعزم ، الجد والصبر (الْأُؤْجَالِ) جمع وجل : الخوف . (وَافِي) أي تام (الْحَزْمِ) الذي هو ضبط الأمور ، والحدنر من فواتها .

= ٥١ - (وَافِي) أي كثير (الْنَّدَى) أي السخاء والكرم .

[١] في : « حاشية ابن قاسم على السفارينية » ص (٥١) « مني نظامي » بدل « نظامي هذا » .

- ١٥٢ - فَخُبْثَةٌ كَجُبْهِمْ حَتَّمَا وَجَبْ
وَمَنْ تَعَدَّى أَوْ قَلَى فَقَدْ كَذَبْ
- ١٥٣ - وَبَعْدَ فَالْأَفْضَلُ « بَاقِي الْعَشَرَةَ »
فَ « أَهْلُ بَدْرٍ » ثُمَّ « أَهْلُ الشَّجَرَةَ »
- ١٥٤ - وَقَبْلَ « أَهْلُ أُخْدِي » الْمُقْدَمَة
وَالْأَوَّلُ أَوْلَى لِلنُّصُوصِ الْمُحَكَّمَة
- ١٥٥ - وَ « عَائِشَةَ » فِي الْعِلْمِ مَعَ « خَدِيجَةَ »
فِي السَّبْقِ فَأَفْهَمْ نُكْتَةَ النَّتِيْجَةِ

= (مُبْدِي) أي مظاهر (الهَدَى) مُراده العلوم الغامضة والفهم الرائضة .

(مُزْدِي) أي مهلك .

(الْعَدَا) جمع عدو . وضد الولي .

(مُخْلِي) أي مُزِيل .

(الصَّدَى) أي العطش ، والمراد به كاشف الكرب ، ومُجلِي التَّوب .

(يَا وَئِلَّا) هذه الكلمة مثل وَيْح ، إلا أنها كلمة عذاب .

١٥٢ - (وَمَنْ تَعَدَّى) في جبه ، وغلا فيه ، وجعل له تصرفاً بالأحياء ينفعهم أو يضرهم
أو لم يقل بفضل الخلفاء الراشدين على ترتيب الخلافة .

(أَوْ قَلَّا) هُم ، أي أبغضهم ، أو أبغض واحداً منهم .

(فَقَدْ كَذَبْ) في كل واحدة من هاتين الخصيلتين المذمومتين : خصلتي « الإفراط »
أي تجاوز الحد و « التفريط » أي التقصير في حقهم وبغضهم ، رضي الله تعالى عنهم
أجمعين .

١٥٥ - (فَأَفْهَمْ) فهم تحقيق (نُكْتَةَ النَّتِيْجَةِ) أي أثر فائدة الخلاف .

فصل

**في ذكر الصحابة الكرام وبيان مزاياهم على غيرهم
والتعريف بما يحب لهم من الحبة والتبجيل وتقبیح من آذاهم**

١٥٦ - وَلَيْسَ فِي الْأُمَّةِ كَـ « الصَّحَابَةِ »

فِي الْفَضْلِ وَالْمَعْرُوفِ وَالْإِصَابَةِ

١٥٧ - فَإِنَّهُمْ قَدْ شَاهَدُوا « الْمُخْتَارًا »

وَعَاهَدُوا الْأَشْرَارَ وَالْأَئْنَوَارًا

١٥٨ - وَجَاهَدُوا فِي اللَّهِ حَتَّىٰ بَانَ

دِينُ الْهُدَىٰ وَقَدْ سَمَا الْأَدِيَانَ

١٥٩ - وَقَدْ أَتَىٰ فِي مُحْكَمِ التَّنْزِيلِ

مِنْ [أ] فَضْلِهِمْ مَا يَشْفِي لِلْغَلِيلِ [ب]

١٦٠ - وَفِي الْأَحَادِيثِ وَفِي الْأَثَارِ

وَفِي كَلَامِ الْقَوْمِ وَالْأَشْعَارِ

١٥٧ - (وَعَاهَدُوا) أَيْ رَأَوَا فِي صُحْبَتِهِمُ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الْبَرَكَاتُ .

(الْأَشْرَارُ) الْقُرْآنِيَّةُ ، وَعَلِمُوا التَّنْزِيلَ وَأَسْبَابَهُ ، وَالْتَّأْوِيلَ وَآدَابَهُ .

١٥٨ - (حَتَّىٰ بَانَ) بِأَلْفِ الإِطْلَاقِ ، أَيْ ظَهَرَ .

١٥٩ - (يَشْفِي) أَيْ يَرَئُ (لِلْغَلِيلِ) بِالْغَيْنِ الْمَعْجَمَةِ ، الْعَطْشَ .

[أ] في ط : « المدنى » و « الهندية » : « في » ، وما أثبته من « لوامع الأنوار » (٢ / ٣٨٣) .

[ب] في « حاشية ابن قاسم على السفارينية » ص (٥٦) : « من غليل » ، وما أثبته من ط : « الهندية » و « المدنى » ، وكذا هو في « لوامع الأنوار » (٢ / ٣٨٣) .

- ١٦١ - مَا قَدْ رَبَا مِنْ أَنْ يُحِيطَ نَظَمِي
عَنْ بَعْضِهِ فَاقْتَنَعَ وَخُذْ عَنْ عِلْمٍ
- ١٦٢ - وَاخْذُرْ مِنَ الْخَوْضِ الَّذِي قَدْ يُزِّرِي
بِفَضْلِهِمْ مُّمَّا جَرَى لَوْ تَدْرِي
- ١٦٣ - فَإِنَّهُ عَنِ الْجِهَادِ قَدْ صَدَرَ
فَاسْلَمْ أَذَلَّ اللَّهُ مَنْ لَهُمْ هَجْرٌ
- ١٦٤ - وَبَعْدَهُمْ فَ« التَّابِعُونَ » أَخْرَى
بِالْفَضْلِ ثُمَّ « تَابِعُوهُمْ » طُرَءًا

فصل

في ذكر كرامات الأولياء وإثباتها

- ١٦٥ - وَكُلُّ « خَارِقٍ » أَتَى عَنْ صَالِحٍ
مِنْ تَابِعٍ لِشَرِيعَنَا وَنَاصِحٍ
- ١٦٦ - فَإِنَّهَا مِنَ « الْكَرَامَاتِ » الَّتِي
بِهَا نَقُولُ فَاقْفُ لِلْأَدَلَّةِ

- ١٦١ - (مَا) أي شيء (قدْ رَبَا) أي زاد وعلا .
- (مِنْ أَنْ يُحِيطَ نَظَمِي) في هذه الأرجوزة ، ويضيق .
- ١٦٢ - (الَّذِي قَدْ يُزِّرِي) مضارع أزرى . أي : يَمْحُطُ قدرهم .
- ١٦٤ - (طُرَءًا) أي جميماً .
- ١٦٦ - (فَاقْفُ) في اعتقادك ؛ أي أتبع .

- ١٦٧ - وَمَنْ نَفَاهَا مِنْ دَوِيِ الصَّلَالِ
فَقَدْ أَثْنَى فِي ذَاكَ بِالْمُحَالِ
- ١٦٨ - فَإِنَّهَا شَهِيرَةٌ وَلَمْ تَرَأْ
فِي كُلِّ عَصْرٍ يَا شَقَا أَهْلِ الرَّوْلِ

فصل

في المفاضلة بين البشر والملائكة

- ١٦٩ - وَعِنْدَنَا تَفْضِيلٌ « أَعْيَانُ الْبَشَرِ »
عَلَى « مَلَائِكَ رَبِّنَا » كَمَا اشْتَهِرَ
- ١٧٠ - قَالَ : وَمَنْ قَالَ سِوَى هَذَا افْتَرَى
وَقَدْ تَعَدَّى فِي الْمَقَالِ وَاجْتَرَى

○○○

- ١٦٩ - (تفضيل أعيان البشر) محركة ، الإنسان ، ذكرًا أو أنثى ، والمراد بأعيانهم : الأنبياء والأولياء . (على ملائكة ربنا) تبارك وتعالى . و« الملائكة » : هو الملك ، وجمعه ملائكة . فالأنبياء أفضل من الأولياء ، وهم أفضل من الملائكة .
- ١٧٠ - (وقد تعددى) أي تجاوز الحد المنقول ثابت عن الرسول ، وخالف السلف (في المقال) الذي اعتمدته (واجترى) أي افتى على الشارع بالاعتقاد الذي اعتقاده .

البَابُ السِّادُسُ

فِي ذِكْرِ الْإِمَامَةِ وَمُتَعَلِّقَاتِهَا

• فصل : في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .



- ١٧١ - وَلَا غِنَى لِأُمَّةِ الإِسْلَامِ
فِي كُلِّ عَصْرٍ كَانَ عَنْ^[١] « إِمَامٍ »
- ١٧٢ - يَدْبُثُ عَنْهَا كُلَّ ذِي مُحْمُودٍ
وَيَعْتَنِي بِ« الْغَزِيرِ » وَ « الْحُدُودِ »
- ١٧٣ - وَ « فِعْلٌ مَعْرُوفٌ » وَ « تَرْكٌ نَكْرٌ »
- ١٧٤ - وَ « نَصْرٌ مَظْلُومٌ » وَ « قَفْعٌ كُفِرٌ »
وَ « أَخْذٌ مَالِ الْفَيْءِ » وَ « الْخَرَاجِ »
- ١٧٥ - وَنَصْبَهُ بِ« النَّصْرِ » وَ « الإِجْمَاعِ »
وَ « قَهْرَهُ » فَخَلَ عنِ الْخِدَاعِ
- ١٧٦ - وَشَرْطُهُ « الإِسْلَامُ » وَ « الْحُرْيَةُ »
« عَدْلَهُ » « سَمْعٌ » مَعَ « الدَّرِيَةُ »

- ١٧١ - (وَلَا غِنَى) أي لا بد .
- ١٧٢ - (يَدْبُثُ) ذلك الإمام ؛ أي يدفع .
- ١٧٤ - (في مِنْهَاج) أي طريق وجهة مصرفه المعينة له شرعاً .
- ١٧٥ - (وَنَصْبَهُ) أي يثبت نصب الإمام الأعظم : (بالنَّصْر) من الإمام الذي قبله .
- (وَقَهْرَهُ) أي وَيَثْبِت نَصْبَهُ : بقهره الناس بسيفه حتى يُذْعِنُوا له ويدعوه إماماً ؛ فثبتت له الإمامة (فَخَلَ) أمر إرشاد ، أي : ابعد وزل .
- ١٧٦ - (مَعَ الدَّرِيَةُ) من الدِّرَائِيَة ، وهي العلم والخبرة . والمراد أن يكون عالماً بالأحكام المتعلقة بالسياسة وال الحرب ، ذا بصيرة قد علم بأحوال الناس .

[١] في « حاشية ابن قاسم على السفارينية » : « من » .

١٧٧ - وَإِنْ يُكُونَ مِنْ « قُرِئِشٍ » « عَالِمًا »
« مُكَلِّفًا » ذَا « خِبْرَةً » وَ « حَاكِمًا »

١٧٨ - وَكُنْ مُطِيعًا أَمْرَةً فِيمَا أَمَرَ
مَا لَمْ يَكُنْ بِ « مُنْكَرٍ » فَيُخْتَدِرْ

فصل

في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

١٧٩ - وَاعْلَمْ بِأَنَّ « الْأَمْرُ وَالنَّهْيُ » مَعَا
فَرِضَا كِفَائِيَةً عَلَى مَنْ قَدْ وَعَا

١٨٠ - وَإِنْ يَكُنْ ذَا وَاحِدًا تَعَيَّنَا

عَلَيْهِ لَكِنْ « شَرْطُهُ » أَنْ يَأْمَنَا

١٨١ - فَاصْبِرْ وَزِلْ بِ « الْيَدِ » وَ « الْلِّسَانِ »

لِ « مُنْكَرٍ » وَاحْذَرْ مِنَ النُّقْصَانِ

١٨٢ - وَمَنْ نَهَى عَمَّا لَهُ قَدِ ارْتَكَبْ

فَقَدْ أَتَى مِمَّا يَهُ يُقْضِي الْعَجَبْ

١٨٣ - فَلَوْ بَدَا بِنَفْسِهِ فَذَادَهَا

عَنْ غَيْهَا لَكَانَ قَدْ أَفَادَهَا

٠٠٠٠

١٧٨ - (يُخْتَدِرْ) ويُجْتَبِ ، فلا تجُب طاعته في المعصية بل تحرُم ، إذ لا طاعة لخلوق في
معصية الخالق .

الخاتمة نسأل ستعالى حسن الخاتمة
في ذكر الأدلة وما يتعلّق بها

- ١٨٤ - « مَدَارِكُ الْعُلُومِ » في العيَانِ
مَخْصُوصَةٌ فِي « الْحَدّ » وَ « الْبَرهَانِ »
- ١٨٥ - وَقَالَ قَوْمٌ عِنْدَ أَصْحَابِ النَّظرِ
« حِسْنٌ » وَ « إِخْبَارٌ صَحِيقٌ » وَ « النَّظرُ »
- ١٨٦ - فَ « الْحَدُّ »^[١] وَهُوَ أَصْلُ كُلِّ عِلْمٍ
وَضْفُ مُجِيئٌ كَاشِفٌ فَاقْتَهِمْ
- ١٨٧ - وَ « شَرْطُهُ » طَرْدٌ وَعَكْسٌ وَهُوَ إِنْ
أَنْبَا عَنِ الذَّوَاتِ فَ « التَّامُ » اسْتَبَنْ
- ١٨٨ - وَإِنْ يَكُنْ بِ « الْجِنْسِ » ثُمَّ « الْخَاصَّةُ »
فَذَاكَ « رَسْمٌ » فَافْهِمِ الْمُحَاصَةَ

- ١٨٤ - (مَدَارِكُ الْعُلُومِ) المدارك جمع مُدرك - بضم الميم - مصدر ميمي يعني :
الإدراك مصدر أدرك الشيء بالشيء ، حاول إدراكه به .
(في العيَانِ) أي المشاهدة .
- ١٨٥ - (الْجِنْسُ) أي ما يُدرك بأحد الحواس الخمس ، وهي جمع حاسة بمعنى القوة
الحسنة أي : السمع ، والبصر ، والشم ، والذوق ، واللمس . (النَّظرُ) أي الفكر
الذي يطلب به علم أو ظن ، وهو ترتيب أمور معلومة للتوصيل إلى مجهول .
- ١٨٦ - (فَاقْتَهِمْ) أمر بالفهم من باب الافتعال .
- ١٨٧ - (إِنْ أَنْبَا) أي دلٌّ وكشف . (اسْتَبَنْ) تتمة للبيت وفيه الأمر بطلب البيان .
- ١٨٨ - (فَافْهِمِ الْمُحَاصَةَ) المقادمة . والمراد : افهم التقسيم المذكور للحد والرسم ، وكون
كل منها تاماً وناقصاً لتكون على بيته من ذلك .

[١] في « حاشية ابن قاسم على السفارينية » ص (٦٥) : « الْحَدُّ » بدون الفاء .

- ١٨٩- وَكُلُّ مَفْلُومٍ بِحِسْنٍ وَبِجَحْيٍ
فَنُكْرَهُ جَهْلٌ قَبِيحٌ فِي الْهِجَاجِ
- ١٩٠- فَإِنْ يَقُمْ بِتَنْسِيهِ فَـ « جَوَهْرٌ »
أَوْ لَا فَدَاكَ « عَرَضٌ » مُفَتَّقِرٌ^[١]
- ١٩١- وَ « الْجِنْسُمُ » مَا أَلْفَ مِنْ بُجُزَئَيْنِ
فَصَاعِدًا فَائِرُوكَ حَدِيثَ الْمَيْنِ
- ١٩٢- وَ « مُشَتَّحِيلُ الذَّاتِ » غَيْرُ مُمْكِنٍ
وَضِدُّهُ مَا جَازَ فَاسْمَعْ زُكْنِي
- ١٩٣- وَ « الضُّدُّ » وَ « الْخِلَافُ » وَ « النَّقِيضُ »
وَ « الْمِثْلُ » وَ « الْغَيْرَانِ » مُشَتَّفِي ضُ
- ١٩٤- وَكُلُّ هَذَا عِلْمٌ مُحَقَّقٌ
فَلَمْ تُطِلْ بِهِ وَلَمْ تُنَمِّقْ

- ١٨٩- (وَ) كذا ما يدرك به (جَحْيٌ) كمالٌ هو العقل (فَنُكْرَهُ) أي إنكاره وَرُدُّه بعدم
الوثوق به (جَهْلٌ قَبِيحٌ) مُتَنَاهٌ في القبيح (في الْهِجَاجِ) أي في الشكل والمثل .
- ١٩١- (فَائِرُوكَ حَدِيثَ) أي كلام (المَيْنِ) أي الكذب .
- ١٩٢- (فَاسْمَعْ زُكْنِي) أي علمي .
- ١٩٣- (وَالْغَيْرَانِ) هما المختلفان .
- ١٩٤- (فَلَمْ تُطِلْ بِهِ) أي بذكره (وَلَمْ تُنَمِّقْ) من التمييز وهو التحسين والتزيين ، إذ
المقصود : إنما هو ذكر أمهات عسائل العقائد السلفية .

[١] في « حاشية ابن قاسم على الشفarine » ص (٦٦) : « مفتقر » بالعين وهو خطأ .

- ١٩٥ - وَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى التَّوْفِيقِ
لِتَهْجِيجِ الْحَقِّ عَلَى التَّحْقِيقِ
- ١٩٦ - مُسَلِّمًا لِمُقْتَضَى الْحَدِيثِ
وَالنَّصْ فِي الْقَدِيمِ وَالْحَدِيثِ
- ١٩٧ - لَا أَغْتَنِي بِغَيْرِ « قَوْلِ السَّلْفِ »
مُوَافِقًا أَئِمَّتِي وَسَلْفِي
- ١٩٨ - وَلَسْتُ فِي قَوْلِي بِذَلِكَ مُقْلَدًا
إِلَّا النَّبِيُّ الْمُصْطَفَى مُبَدِّي الْهُدَى
- ١٩٩ - صَلَّى عَلَيْهِ اللَّهُ مَا قَطْرَ نَزَلَ
وَمَا تَعَانَى ذِكْرَهُ مِنَ الْأَزْلِ
- ٢٠٠ - وَمَا انْجَلَى بِهَدْيِهِ الدَّيْجُورُ
وَرَاقَتِ الأَوْقَاثُ وَالدُّهُورُ
- ٢٠١ - وَآلِهِ وَصَاحِبِهِ أَهْلِ الْوَفَا
مَعَادِنِ التَّقْوَى وَيَنْبُوعِ الصَّفَا
- ٢٠٢ - وَتَابِعِ وَتَابِعِ لِلتَّابِعِ
خَيْرِ الْوَرَى حَقًّا بِنَصْ الشَّارِعِ

- ١٩٩ - (مَا قَطْرَ نَزَل) أي مدة دوام نزول الأمطار ، (و) صلى وسلم عليه (مَا تَعَانَى)
المعتنون (ذِكْرَهُ مِنَ الْأَزْل) في الأعصار الخالية .
- ٢٠٠ - (مَا انْجَلَى) أي تفرق وزال ، وانكشف (بِهَدْيِهِ) المشرق اللامع (الدَّيْجُورُ) أي
الظلمة .

- ٢٠٣ - وَرَحْمَةُ اللَّهِ مَعَ الرِّضَاوَانِ
وَالبِرِّ وَالثَّكْرِيْمِ وَالإِخْسَانِ
- ٢٠٤ - ثُهَدَى مَعَ التَّبْجِيلِ وَالْإِنْعَامِ
مِنِّي لِشَوَى عِصْمَةُ الْإِسْلَامِ
- ٢٠٥ - أَئْمَةُ الدِّينِ هُدَاءُ الْأَمَّةِ
أَهْلُ الثُّقَى مِنْ سَائِرِ الْأَئْمَةِ
- ٢٠٦ - لَا سِيَّمَا «أَحْمَدَ» وَ «النَّعْمَانِ»
وَ «مَالِكٍ» «مُحَمَّدٍ» الصُّنْوَانِ
- ٢٠٧ - مَنْ لَازَمَ لِكُلِّ أَرْبَابِ الْعَمَلِ
تَقْلِيدُ حَبْرٍ مِنْهُمْ فَاسْمَعْ تَحْلُّ

- ٢٠٦ - (الصُّنْوَانِ) أي القرابة للنبي ﷺ .
- ٢٠٧ - (تَقْلِيدُ حَبْرٍ مِنْهُمْ) أي من الأئمة الأربعـة (تَحْلُل) أي تظن وتعلم ذلك حقاً .
- فائدة مهمة : للشيخ محمد الأمين الشنقيطي رحـمه الله بـحـث رـائع في التـقلـيد عـند قول الله تعالى ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَى قُلُوبِ أَفْقَالِهِ﴾ تـحدث فيه عن التـقلـيد الحـائز والـمحظـور والـمختـلف فيه ، فـمـا قال رـحـمه الله : «والـتـحـقـيق : أـنـ التـقلـيد مـنـه ما هو جـائز ، وـمـنـه ما لـيـس بـجـائز ، وـمـنـه ما خـالـف فيه المـتأـخـرون المـتـقـدـمـين - من الصـحـابـة وـغـيرـهم - من الـقـرـون الـثـلـاثـة الـمـفـضـلـة .
- وقـالـ الشـيخـ ابنـ مـانـعـ : «فـالـوـاجـبـ عـلـىـ كـلـ مـكـلـفـ إـذـاـ بـلـغـةـ الدـلـلـ مـنـ كـتـابـ اللهـ أوـ سـنـةـ رـسـولـهـ وـفـهـمـ مـعـنـىـ ذـلـكـ ؛ـ أـنـ يـتـهـيـ إـلـيـهـ وـيـعـمـلـ بـهـ وـإـنـ خـالـفـهـ ،ـ كـمـاـ قـالـ تـعـالـىـ :ـ اـتـبـعـواـ مـاـ أـنـزـلـ إـلـيـكـمـ مـنـ رـبـكـمـ وـلـاـ تـبـعـواـ مـنـ دـوـنـهـ أـوـلـيـاءـ ...ـ﴾ [الأعراف : ٣] اهـ .

٢٠٨ - وَمَنْ نَحَا لِسْبِلِهِمْ مِنَ الْوَرَى

مَا دَارَتِ الْأَفْلَاكُ أَوْ نَجْمٌ سَرِيٌّ

٢٠٩ - هَدِيَّةٌ مُنِيٌّ لِأَرْبَابِ السَّلْفِ

مُجَانِبًا لِلْخَوْضِ مِنْ أَهْلِ الْخَلْفِ

٢١٠ - خُذْهَا هُدِيَّةٌ وَاقْتَفيِي نِظَامِي

تَفْزُّ بِمَا أَمَلْتَ وَالسَّلَامِ

○○○○

تمت بحمد الله

٢٠٨ - (وَمَنْ نَحَا) أي قصد . (مَا دَارَتِ الْأَفْلَاكُ) أي مدة دوران الأفلاك .

(أَوْ نَجْمٌ سَرِيٌّ) أي وتهدى لهم الرحمة مدة دوام سري النجم .

٢١٠ - (وَاقْتَفيِي) أي اتبع (نِظَامِي) فإنك إن فعلت ذلك (تَفْزُّ) أي تظفر .

(بِمَا) أي بالذي (أَمَلْتَ) من الخير . (وَالسَّلَامِ) أي الأمان من التخليط ، في اعتقادك والخبط فيه خطط عشواء .

فهرس الموضوعات

الصفحة	
٣	□ مقدمة التحقيق
٥	□ دراسة بين يدي المنظومة ، وتشتمل على خمسة فصول :
٧	الفصل الأول : أهميتها والسبب الباعث على تأليفها
٩	الفصل الثاني : شروحها ومختصراتها
١٤	الفصل الثالث : نسخها وطبعاتها السابقة
٢٠	الفصل الرابع : المأخذ عليها
٢٦	الفصل الخامس : ترجمة الناظم « العلامة السفاريني »
٣٥	□ « الكواكب الدرية لشرح الدرة المضية » النص المحقق
٣٧	□ مقدمة المصنف
٤٣	مقدمة : في ترجيح مذهب السلف على مذهب الخلف
٤٩	الباب الأول : في معرفة الله تعالى
٥٣	فصل : في مبحث القرآن العظيم والكلام المتزل القديم
٥٤	فصل : في ذكر الصفات التي يثبتها لله أئمة السلف دون غيرهم من الخلف .
٥٨	فصل : في ذكر الخلاف في صحة إيمان المقلد في العقائد وفي جوازه وعدمه .
٥٩	الباب الثاني : في الأفعال المخلوقة
٦٤	فصل : في الكلام على الرزق
٦٥	الباب الثالث : في الأحكام والكلام على الإيمان ومتعلقات ذلك
٦٧	فصل : في الكلام على القضاء والقدر
٦٨	فصل : في الكلام على الذنوب ومتعلقاتها
٦٩	فصل : في ذكر من قيل بعدم قبول إسلامه من طوائف الملحدين
٧١	فصل : في الكلام على الإيمان
٧٣	الباب الرابع : في ذكر السمعيات
٧٥	فصل : في ذكر الروح والكلام عليها
٧٥	فصل : في أشرطة الساعة وعلاماتها الدالة على اقترابها ومجيئها
٧٧	فصل : في أمر الماد
٧٨	فصل : في الكلام على الجنة والنار
٨١	الباب الخامس : في ذكر النبوة

٨٤	فصل : في بعض خصائص النبي الكريم نبينا محمد ﷺ
٨٤	فصل : في التنبية على بعض معجزاته علیه السلام
٨٥	فصل : في ذكر فضيلة نبينا محمد ﷺ وأولى العزم وغيرهم من الأنبياء والمرسلين
٨٥	فصل : فيما يجب للأنبياء وما يجوز عليهم وما يستحيل في حقهم
٨٦	فصل : في الصحابة الكرام رضى الله عنهم
	فصل : في ذكر الصحابة الكرام وبيان مزاياهم على غيرهم والتعریف بما يجب لهم من الحبّة والتجلیل وتقبیح من آذاهم
٨٩	فصل : في ذكر كرامات الأولياء وإثباتها
٩٠	فصل : في المفاصلة بين البشر والملائكة
٩١	الباب السادس : في ذكر الإمامة ومتعلقاتها
٩٤	فصل : في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر
٩٥	الخاتمة : نسأل الله تعالى حُسْنَ الْخَاتِمَةِ : في ذكر الأدلة وما يتصل بها .
١٠٣	فهرس الموضوعات

○ ○ ○